



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

ظاهرة الوصلات في اللغة العربية

Connections in Arabic Language

إعداد

ربي محمد العمر

إشراف

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب

٢٠٠٩-٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة الوُصلات في اللغة العربية

Connections in Arabic Language

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك،
تخصص لغة عربية سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠م.

إعداد الطالبة:

ربي محمد العمر

٢٠٠٥١٠١٠٤٩

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب رئيساً ومشرفاً .
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي العلي عضواً .
الأستاذ الدكتور زيد خليل القرالة عضواً .
الدكتور محمود سالم خريسات عضواً .

بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة الوصلات في اللغة العربية

Connections in Arabic Language

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك،
تخصص لغة عربية سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠م.

إعداد الطالبة:

ربي محمد العمر

٢٠٠٥١٠١٠٤٩

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً

أ.د. فوزي حسن سالم الشايب

عضواً

أ.د. عبد القادر مرعي العلي

عضواً

أ.د. زيد خليل القرالـة

عضواً

د. محمود سالم خريسات

الإهداء

إلى روح والدتي....

إلى والدي أطل الله عمره وبارك فيه.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم إلى أستاذي الدكتور فوزي الشايب ، الذي كان عوناً لي أثناء إعدادي لهذا العمل ، ومنحني الكثير من جهده ووقته وخبرته العلمية.

و أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة الفاضلة، المكونة من:

أ.د. فوزي حسن سالم الشايب	رئيساً
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل	عضواً
أ.د. زيد خليل القرالفة	عضواً
د. محمود سالم خريسات	عضواً

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساندني وشدّ أوزي خلال فترة دراستي الصعبة، وأخصّ بالذكر والدي الفاضل و زوجي وإخواني وأخواتي وزملائي الأكارم.

تحية إجلال وعرفان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
المحتويات.....	د
الملخص بالعربية.....	هـ
الرموز الصوتية.....	و
المقدمة.....	١
التمهيد.....	٥
الفصل الأول: الوصلات الصرفية.....	٧
المبحث الأول: الوصلات القبلية.....	٨
المبحث الثاني: الوصلات البينية.....	١٥
أولاً : الصوامت.....	١٥
ثانياً : الحركات.....	٣٧
المبحث الثالث: الوصلات البعدية.....	٤٦
الفصل الثاني: الوصلات النحوية.....	٤٩
الخاتمة.....	٦٥
الملخص مترجماً.....	٦٦
المصادر والمراجع.....	٦٧

ملخص الدراسة

ظاهرة الوصلات في اللغة العربية

إعداد

ربي محمد العمر

إشراف

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الوصلات في اللغة العربية؛ إذ تقوم الدراسة بجمع مواضع الوصلات بمستوياتها: الصرفي والنحوي، وتصنيفها وتناولها بالدراسة والتحليل وفق المنهج الوصفي التحليلي.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وفصلين، اختص أولها بالوصلات الصرفية وتضمن تقسيمها من حيث الموقع إلى ثلاثة مباحث رئيسية: وصلات قبلية، ووصلات بينية، ووصلات بعدية. أما من حيث طبيعتها فهي إما صوامت، وإما حركات. واختص الفصل الثاني: بالوصلات النحوية وجمع مواضعها وتناولها بالدراسة والتحليل، مع الإفادة مما يقدمه الدرس اللغوي الحديث وهو ما يمكننا من الوصول إلى تصور دقيق شامل لظاهرة الوصلات في اللغة العربية.

الرموز الصوتية

أولاً : الصوامت Consonants:

أ	'	ض	ð
ب	b	ط	t
ت	t	ظ	<u>d</u>
ث	ṯ	ع	‘
ج	dʒ	غ	g
ح	h	ف	f
خ	ħ	ق	k
د	D	ك	k
ذ	<u>d</u>	ل	L
ر	r	م	m
ز	Z	ن	n
س	S	هـ	h
ش	š	و	w
ص	ṣ	ي	y

ثانياً: الحركات Vowels

الفتحة: " a " ، الكسرة : " i " ، الضمة: " u " .

ثالثاً : الحركات الطويلة:

يرمز إليها بخط (—) فوق رمز الحركة القصيرة " a " ، " i " ، " u " .

الصوامت الطويلة (المشددة) يرمز إليها بتكرير رمز الصامت .

المقدمة

الكلام الإنساني عبارة عن سلاسل صوتية يتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، فنحن لا نتكلم أصواتاً مفردة، وإنما نتكلم كلمات وجملًا وفقرات^(١)، وقد تناول أسلافنا القدامى اللغة بالدرس والتحليل من الأصوات المفردة محاولين وصف الأصوات ومخارجها، متدرجين إلى دراسة بنية الكلمة وما يطرأ عليها. والدراسة التي أخذت منهم الجهد الكثير وهي دراسة التراكيب (النحو العربي) و الخوض في وضع قواعد عامة لهذا الغرض لاستخلاص القواعد من خلالها.

فعند تأمل قواعد النحو العربي نجد إشارات متناثرة في ثنايا كتب النحو لظاهرة الوُصلات في مواضع متفرقة حسب الأبواب النحوية والصرفية (مثل نون الوقاية وهمزة الوصل والفاء الرابطة لجواب الشرط وغيرها).

وجاءت تلك الإشارات مصحوبة بتعليلات بعضها مقبول وبعضها الآخر غير مقبول؛ إذ تهدف الدراسة إلى لم شمل هذه العناصر التي تعد عناصر وظيفية غايتها تأمين الترابط الأفقي بين العناصر التي لا يسمح النظام بتتابعها خطياً. هذه البداية التي قفزت إلى الذهن، منذ أن جذبتني إشارات النحاة المتناثرة إلى الوُصلات طبيعةً ووظيفةً، بمستوييها: الصرفي والنحوي، دون فصل بين هذين المستويين، وتناولها بالدراسة والتحليل مع الاستفادة مما يقدمه الدرس اللغوي الحديث، مما يمكننا من الوصول إلى تصور دقيق شامل لظاهرة الوُصلات في اللغة العربية.

١ الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، ط ١، ٢٠٠٤م، ٥.

الدراسات السابقة

لم أعر - في ما اطلعت عليه من دراسات - على دراسة شاملة اعتنت بظاهرة الوُصلات في الدرس العربي وتناولتها بالدراسة والتحليل، بل كانت هناك إشارات متناثرة في طوايا تصانيف القدامى تناولت أحد مواضع الوُصلات، ومن هذه الإشارات إلى تلك الوُصلات الإشارة إلى همزة الوصل، والتقاء الساكنين، ونون الوقاية... وغيرها.

فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو إلا وأشار إلى همزة الوصل مثلاً، فقديمًا تحدث سيبويه عن وظيفتها في الأسماء والأفعال^(١)، وعرض كذلك إلى الساكنين والتقاءهما وكيفية التخلص من هذا الالتقاء^(٢). وتناول أبو علي الفارسي مسألة التقاء الساكنين وأحكامها ضمن الكلمة الواحدة، وفيما بين الكلمتين، كما تحدث عن همزة الوصل وموضعها وسبب اجتلابها^(٣). وفي شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي^(٤)، وجمع الهوامع للسيوطي نجد حديثاً إضافياً عن التقاء الساكنين وأحكامهما^(٥).

لكن تلك الإشارات كانت لمواضع محدده من الوُصلات، والشرح والتفصيل فيها، لكن السيوطي في الأشباه والنظائر عرض للوُصلة وأفردها بالبحث في مبحث مستقل؛ حيث تحدث فيه عن أنواع الوصلات وموضعها، قال: " من ذلك: ذو دخلت وُصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، ونظيرها الذي وأخواته دخلت إلى وصف المعارف بالجمل،

١ ينظر: سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، همزة الوصل.

٢ ينظر: السابق، الجزأين الثالث والرابع.

٣ ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١م، ١٧١-١٨٧.

٤ ينظر: الاسترأبادي، الرضي محمد بن الحسن، شرح الشافية، تحقيق: محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ٢/ ٢١٠.

٥ ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، ١٧٦/٦-١٨٢.

وأي وُصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام...^(١)، لكن السيوطي أشار إلى الوُصلات النحوية، ولم يُشر إلى الوُصلات الصرفية.

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت أحد مواضع الوُصلات وخصتها بالدرس والتفصيل دراسة الدكتور كمال بشر بعنوان (دراسات في علم اللغة)؛ حيث أفرد فصلاً كاملاً للحديث عن همزة الوصل وأصلها وسبب اجتلاب تلك الهمزة، وعرض آراء النحاة القدماء وناقشها ليتوصل أن هذه الهمزة ليست في حقيقة الأمر إلا نوعاً من التحريك، أو هو "نقطة" حركية لجأ إليها المتكلمون في فترة زمنية معينة، وهذا يستتبع وجود عنصر مقطعي في اللغة العربية غير مألوف للدارسين، ولا يقع إلا في الأماكن التي افترض فيها وجود همزة وصل^(٢).

وهناك دراسات أخرى تناولت ظاهرة النقاء الساكنين وخصتها بالدراسة والتحليل منها دراسة الدكتورة هدى جنهويتشي وهي بعنوان (النقاء الساكنين في اللسان العربي)، ودراسة الدكتور أشرف حافظ (ظاهرة التخلص من النقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي)؛ لكن تلك الدراسات اختصت بظاهرة النقاء الساكنين وجمع مواضعها في كتب النحو وآراء العلماء فيها متناولة إياها بالدراسة والتحليل وربطها كما في دراسة الدكتور أشرف حافظ بالقراءات القرآنية.

ومن هذه الدراسات دراسة الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه)؛ إذ تناول في دراسته أدوات الوصل في العربية وقسمها إلى نوعين : نوع يليه المفرد نحو (أي) في: (يا أيها الرجل)، وأدوات الإضافة - حروف الجر - في قولنا: سرت من

١٠ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ٤١٨/١.

٢٠ ينظر: بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م، ١٠٣-١٣٧.

الرياض إلى جدة، ونوع تليه الجملة نحو (ما) و(أن) ولا يليهما إلا الجمل الفعلية نحو
(أعجبنى ما قلت وما فعلت) ...، لكن هذه الدراسة اعتنت ببعض الوصلات النحوية
وأغفلت الصرفية^(١).

بناءً على ما سبق فإن ظاهرة الوصلات في اللغة العربية المتناثرة في كتب النحو
تفتقر إلى دراسة حديثة تجمع ما تفرق من أطرافها، وتخصها بالدرس والتحليل، وهذا ما
عقدت عليه نفسي، إذ تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة الوصلات في اللغة العربية والتي
تعد عناصر وظيفية عنايتها تأمين الترابط الأفقي بين العناصر التي لا يُسمح بتتابعها
خطياً، وتقوم الدراسة بجمع مواضع هذه الوصلات المبعثرة في بطون تصانيف النحاة
القدامى بمستوياتها: الصرفي والنحوي، وتصنيفها وتناولها بالدراسة والتحليل، مع الاستفادة
مما يقدمه الدرس اللغوي الحديث، وفق المنهج الوصفي التحليلي، فإن وفقت فالله من وراء
القصد وإن قصرت فعذري أني حاولت.

١٠١ ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٦٤م،
٣١٢-٣٢٢.

تمهيد

من الضروري قبل الدخول في الحديث عن ظاهرة الوصلات في اللغة العربية أن أقف عند المعالم الرئيسة في هذه الظاهرة، ولا سيما أن الكلمات في لغتنا تتربط في ما بينها أفقياً على المستوى النحوي والصرفي، وعمودياً على المستوى الصرفي فقط، وقد تحدث سوسير عن تلك العلاقات، إذ أطلق على العلاقات الأفقية (العلاقات السياقية) قال: "إن الكلمات تعقد في ما بينها في صلب الخطاب وبمقتضى تسلسلها علاقات قائمة على الصفة الخطية للغة، وهي صفة ينتفي معها إمكان النطق بعنصرين معاً بنفس الوقت، وتتنظم هذه العناصر الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ، ويمكن أن نسمي هذه التوليفات التي تتخذ لها من الامتداد حاملاً سياقات، فالسياق يتركب من وحدتين متتاليتين فأكثر مثل (أ مال، رغم ذلك، أ - حياة - أ - بشرية، الله كريم، إذا كان الطقس جميلاً خرجنا...) والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق وما هو لاحق بها أو لكليهما معاً" (١).

وقد أطلق سوسير على العلاقات العمودية (العلاقات الترابطية)، تلك العلاقات خارج الخطاب، قال: "نلاحظ خارج الخطاب أن الكلمات المتضمنة لشيء ما مشترك بينها تتربط في الذهن، فتكون بذلك مجموعات تقوم في صلبها علاقات شتى شديدة التنوع، فكلمة تعليم مثلاً تثير في الذهن بصورة لا شعورية طائفة من الكلمات الأخرى (من قبيل علم واعلم ... أو من قبيل تسليح وتبديل ...) ولكل هذه الكلمات شيء ما مشترك فيه

١٠ سوسير، فيرناند دي، دروس في الأسس العامة، ترجمة: صالح القرماضي، محمد الشاوش، محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ١٩٨٥م، ١٨٦.

بوجه أو بآخر، والملاحظ أن هذه الصور في التنسيق بين الكلمات تختلف تماماً عن النوع السابق، فهي لا تتخذ الامتداد حاملاً، إنما مقرها الدماغ وهي جزء من ذلك الكنز الباطني الذي يكون اللغة لدى كل فرد، ونسميها علاقات ترابطية^(١).

وتختص الدراسة بالعلاقات الأفقية أو العلاقات السياقية على المستويين النحوي والصرفي، يقول سوسير: " إن مفهوم السياق لا ينطبق على الكلمات فرادى فحسب، بل وكذلك على مجموعات الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت من الطول والتنوع، كالكلمات المركبة والمشتقات وأجزاء الجمل والجمل الكاملة " (٢)، وأحياناً يفقد الترابط الأفقي فيقوم النظام اللغوي بمعالجة الأمر بالاستعانة بوصلات لتأمين هذا الترابط على مستوى الجملة، وعلى مستوى الكلمة، إذ تختص الوصلات بالتتابع المرفوض، لتجمع بين ما لا يجوز تتابعه أفقياً.

وتُعرف الوصلة لغة: الوصلة: تعني الاتصال . وتعني الشيء الرابط بين الشيئين، قال اللبث: كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة ، والجمع وُصل ، ويقال: وَصَلَ فلان رَحِمَهُ يَصِلُهَا صِلَةً ، وبينهما وصلة أي اتصال وذريعة والوصل: ضد الهجران ، يقال: وَصَلَ رَحِمَهُ يَصِلُهَا وَصْلاً وَصِلَةً ، والهاء فيها عوضٌ من الواو المحذوفة، فكأنه بالإحسان إليهم قد وَصَلَ ما بينهم من علاقة القرابة والصهر^(٣) .

لم تُشر معاجم المصطلحات إلى تعريف للوصلة، و عليه تعرفها الدارسة اصطلاحاً الوصلة اصطلاحاً: عنصر وظيفي (كلمة أو صوت) يُؤتى به لتمكين التتابع الأفقي أو الخطي لعنصرين لا يسمح النظام بتتابعهما.

٠١ سوسير، دروس في الأسنوية العامة ، ١٨٧ .

٠٢ السابق . ١٨٨ .

٠٣ ابن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م، مادة(وصل)، ٣١٨/١٥ .

والوُصلة إذا كانت على مستوى التركيب فهي وُصلة نحوية، أما إذا كانت على مستوى
الكلم فهي وُصلة صرفية، وعليه فالوُصلات تُقسم الى:

١. وُصلات صرفية.

٢. وُصلات نحوية.

وسياتي التفصيل والشرح لها في مقامها.

الفصل الأول

الوصلات الصرفية

الوصلات الصرفية

الوصلات كما تقدم: عناصر وظيفية غايتها تأمين الترابط الأفقي بين العناصر التي لا يسمح النظام بتتابعها ، على مستويين:

الكلمة (وهي الوصلة الصرفية) ، والجملة (وهي الوصلة النحوية).

الوصلة الصرفية : الوصلة الصرفية صوت (حركة أو صامت) جاء للجمع بين شيئين لا يصح تتابعهما الأفقي على مستوى الكلمة، إذ تختص الوصلات بالتتابع المرفوض. وهي من حيث الموقع على ثلاثة أنواع:

١. وصلات قبلية

٢. وصلات بينية

٣. وصلات بعدية

و من حيث طبيعتها فهي:

أ- صوامت

ب- حركات.

المبحث الأول : الوصلات القبليّة

الوَصْلَةُ القبليّة: هي (عنصر وظيفي) يأتي قبل العناصر التي لا يصح تتابعها بسبب خصائص البنية المقطعية العربية، ومثالها همزة الوصل، فهي عنصر وظيفي قبلي؛ إذ جاءت لوظيفة معينة في مواضع معينة محدودة.

همزة الوصل

من الخصائص المقطعية التي تمتاز بها العربية، وجوب ابتداء المقطع بساكن واحد، يقول فوزي الشايب: " هذه الخاصة المقطعية تفسر لنا تخليق همزة الوصل في بداية بعض الصيغ الفعلية والاسمية"^(١)، وقد لمس هذه الخاصة المقطعية علماء العربية القدامى بالقاعدة المعروفة عندهم، لا يُبدأ بساكن، جاء في النكلمة: " الحروف التي يُوقف عليها لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المُبتدأ بها لا تكون إلا متحركة "^(٢)، ولذلك تخلّقت همزة الوصل للتخلص من هذا المحذور، قال أبو علي الفارسي: " كلُّ حرف احتيج إلى الابتداء به، وكان ساكناً أُجْتُلبت له همزة الوصل"^(٣)، وقال ابن يعيش: " اعلم أن الحرف الذي يُبتدأ به لا يكون إلا متحركاً وذلك لضرورة النطق به إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان... فقد جاءت ألفاظٌ بنوا أولها على السكون من الأسماء والأفعال، إلا أنهم زادوا في أولها همزة الوصل وسيلة إلى النطق بالساكن ، إذ النطق بالساكن متعذر"^(٤).

٠١ الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ١٠٥ .

٠٢ الفارسي، النكلمة، ١٨٧ .

٠٣ السابق ١٨٣ .

٠٤ ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ١٣١/٩ - ١٣٢ .

وقد عدها الخليل بن أحمد بمثابة السُّلم للسان، قال: " والألف التي في اسْحَنَكَ و اقْشَعَرَّ و اسْتَحْفَرَّ و اسْبَكَرَّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام، لتكون الألف عِماداً وسُلماً للسان إلى حرف البناء، لأن اللسان لا ينطلق بالساکن من الحروف، فيحتاج إلى ألف الوصل" (١).

ولهزمة الوصل مواضع معروفة محددة في بداية بعض الصيغ الفعلية وعدد من الأسماء المحدودة، قال السيوطي: " فإذا احتيج إلى الابتداء بالساکن توصل إليه باجتماع همزة الوصل، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية: كانطلق ، واستخرج ، وفي الأمر منها كانطلق ، واستخرج وفي مصادرهما : كالانطلاق والاستخراج، وفي فعل الأمر من الثلاثي: كاضرب واعلم واخرج، وفي أل المعرفة على رأي من يقول: إن أداة التعريف اللام وحدها، أو أل بجملتها وهمزتها وصل، وفي أم المعرفة في لغة طيء، وفي عشرة أسماء محفوظة وهي : اسم ، است ، أيمن، ابنم، ابن ، ابنة، اثنان، اثنتان، امرئ، امرأة، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلا أيمن فإنها فيه مفتوحة" (٢).

وجاء في شرح الشافعية، " لا يُبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن، فإن كان الأول ساكناً وذلك في عشرة أسماء محفوظة وهي: ابنّ وابنة وابنم واسم واست واثنتان واثنتان وامرؤ وامرأة وأيمن الله؛ وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً، كالافتدار والاستخراج ، وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمر ، وفي صيغة أمر الثلاثي وفي لام تعريفه وميمه، ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة، إلا فيما

١ . الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٠م، ٤٩/١ .

٢ . السيوطي، همع الهوامع ، ٢٢٣/٦ .

بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تُضم، نحو أَقْتُلْ وَأُعْزُ" (١).

ولكن الأصل في ذلك للأفعال لتصرفها وكثرة إعلالها، جاء في شرح المفصل:
"وأصل ذلك الأفعال لتصرفها وكثرة اعتلالها والأسماء في ذلك محمولة عليها، وأما
الأسماء فعلى ضربين أسماء غير مصادر ومصادر... فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها ولم
يمكنهم النطق بالسكان اجتلبوا همزة الوصل، قيل أصل هذه الهمزة أن تكون في الأفعال
خاصة وإنما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنها أسماء معتلة سقطت
أواخرها للاعتلال وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضاً مما سقط
منها" (٢)، وفي دخول الهمزة على الفعل، قال أبو علي الفارسي: "فأما دخولها على
ذوات الثلاثة غير المزيد فيها فنحو: اجلس، اضرب، اذهب، اعلم...؛ لما سقطت
حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر، فبقيت الحروف التي كانت
تكون بعد حروف المضارع ساكنة أجتلبت لها همزة الوصل، ليتوصل إلى النطق
بالسكان، فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت الهمزة" (٣).

فهذه الوصل في هذا المقام وُصلة قبلية صرفية (عنصر وظيفي)؛ جاءت
للتوصل إلى النطق بالسكان في تلك المواضع في الأفعال والأسماء، ذلك أنها زيادة
وظيفية تسقط في درج الكلام عند عدم الحاجة إليها وبالتالي زوال محذور النطق
بالسكان، قال ابن يعيش: "إن هذه الهمزات إنما جيء بها وُصلة إلى الابتداء بالسكان؛ إذ
كان الابتداء بالسكان مما ليس في الوسع فإذا تقدمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ لأن

١. الاسترأبازي، شرح الشافية، ٢٥٠/٢-٢٥١.

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٢/٩.

٣. الفارسي، التكملة، ١٨٣-١٨٤.

الكلام المتقدم قد أغنى عنها...، لعدم الحاجة إليها لأن الداعي إلى الإتيان بها قد زال وهو الابتداء بالسكن " (١).

والتفسير العلمي لتخلق همزة الوصل توضحه خصائص البنية المقطعية للعربية وهي:

١. أن جميع الأشكال المقطعية العربية تبتدئ بصامت، ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة.

٢. أنه لا يلتقي ساكنان في مقطع واحد في بداية الكلمة، ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.

٣. وكما لا يلتقي ساكنان في مقطع واحد فإنه لا تلتقي حركتان أيضاً في مقطع واحد.

٤. اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط، وذلك مثل المقطع

الطويل (ص ح ص ص) والمقطع المديد (ص ح ح ص ص)، وقلة ورود

المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة، ويمتاز المقطع الطويل

بنوعيه عن المقطع المديد أنه قد يرد في الشعر أحياناً في بعض الأوزان المقيدة

القافية.

٥. تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة (٢).

فالعناصر الصوتية في بنية الكلمة العربية في هذه المقاطع أشبه بطرفي مغناطيس،

إذا كانا متشابهين فإنهما يتتاfran ويتباعدان، وإن كانا مختلفين فإنهما يتقاربان ويتجاذبان،

وذاات الكلام ينطبق على المقاطع العربية فلا تلتقي حركتان التقاء مباشراً، وكذلك لا يلتقي

ساكنان في مقطع واحد إلا في حالة الوقف .

١٠١ ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٧/٩ .

١٠٢ ينظر: الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ١٠٢ - ١٠٣ .

فالبنية المقطعية العربية وخصائصها هي المسؤولة عن تخليق همزة الوصل في هذا المقام، فمن تلك الخصائص وجوب ابتداء المقطع بساكن واحد، ولا يلتقي ساكنان في مقطع واحد في بداية الكلمة ولا في حشوها^(١)، وهذه الخاصة موجودة في اللغات السامية عموماً يقول بروكلمان: " كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد (أو الهمزة)، وقد بقيت هذه الحالة في الحبشية والبابلية والآشورية مطلقاً "^(٢)، يقول موسكاتي: " إن اللغات السامية لا تسمح بوجود أكثر من ساكن في أول الكلمة، ولتجنب مثل هذا الساكن الاستهلاكي يُضاف بعامة صوت مد مُكَمَّل (تقدمه الهمزة) إلى الساكن الأول لإنتاج مقطع جديد، ومثال ذلك في العربية : ازرع ، اسمع ، استماع " ^(٣).

يقول فوزي الشايب: " ففي الأمر من الثلاثي مثل : ضَرَبَ نقول : (اضرب) ولما كان الأمر مقتطعاً من المضارع فإن الصيغة الأصلية لفعل الأمر يجب أن تكون (ضرب) (drib) وذلك بعد إسقاط حرف المضارعة، ونفس الشيء بالنسبة للماضي والأمر والمصدر من (يَفْعَل) (وَيَفْعَل) و(يَسْتَفْعَل) ، فالماضي منها يجب أن يكون (نَفَعَل) (فَعَّل) و (سَنَفَعَل) والأمر منها ينبغي أن يكون (نَفَعِل) و (فَعَّلِل) و (سَنَفَعَّلِل) والمصدر منها ينبغي أن يكون (نَفَعَال) و (فَعْعَال) و (سَنَفْعَال) وفي هذه الحالات جميعها خروج على الخصائص المقطعية للبنية العربية لما ينشأ عنه من اتصال صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، ومثل هذا لا يجوز البتة في العربية والساميات عموماً، ونقادياً لهذا الوضع الخارج على نظام العربية ، فإن العربية تعتمد إلى الفصل بين الصامتين بالإتيان بحركة إضافية مساعدة لتنتج مقطعاً جديداً ، والحركة التي تثبتها

١٠ ينظر: الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٠٢ .

١١ بروكلمان ، كارل ، فقه اللغات السامية ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ٤٣ .

١٢ موسكاتي ، سباتينو، نطون شبيير، ادفارد اولندورف، فلرام فون زودن، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ، ترجمة مهدي المخزومي، عبد الجبار المطليبي، علم الكتب، ط١، ١٩٩٣م، ١٠٥ - ١٠٦ .

العربية في بداية الكلمة هي الكسرة ، لكن إضافة هذه الكسرة يُخلَق وضعاً محظوراً آخر وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تجيز ذلك فجميع الأشكال المقطعية العربية يجب أن تبدأ بصامت ، ولهذا تعد العربية إلى تحقيق الكسرة ، فتتخلق بذلك الهمزة المعروفة بهمزة الوصل ، ويتحقق الحركة وتخليق همزة الوصل تصبح الصيغ السابقة :

(اِضْرِب) ('idrib) وفي الصيغ الأخرى (اِنْفَعَل) و (اِفْتَعَل) و (اِسْتَفْعَل) و (اِنْفَعِل) و (اِفْتَعِل) و (اِسْتَفْعِل) ومصادرهما (اِنْفَعَال) و (اِفْتَعَال) و (اِسْتَفْعَال)^(١).

وقد اختلف القدماء في أصل همزة الوصل، وقد أشار إلى هذا الخلاف السيوطي إذ قال : " وقد اختلف في همزة الوصل، هل وضعت همزة؟ واختلف البصريون في كيفية وضعها..."^(٢) وقد أشار إلى ذلك الخلاف الرضي بقوله: " والكوفيون على أن أصل الهمزة السكون لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين، وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها بالأصل... "^(٣)، لكن ما يهم الدارسة في همزة الوصل وظيفتها كوصلة صرفية قبلية، وليس أصلها، وقد تعرض كمال بشر لهذا الخلاف وعرض لحقيقة همزة الوصل والآراء المختلفة وناقشها^(٤).

ويرى كمال بشر بعد مناقشة أصل همزة الوصل وجود عنصر مقطعي جديد في العربية في مواضع همزة الوصل، إذ يقول: " وهذا يستتبع وجود عنصر مقطعي في اللغة العربية مختلفاً عن كل الأنماط المقطعية المستخلصة من كل القوانين الصوتية التي قررها لغويو العرب للغتهم ، وهذا النمط الجديد هو $(\Theta c = \Theta + \text{consonant})$ كما هو في نحو [Θktub] ، ويعني أن همزة الوصل عبارة عن حركة مركزية تثبت قبل الصامت

٠١ الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، ١٠٣- ١٠٥ .

٠٢ السيوطي، مع الهوامع، ٦/ ٢٢٤ .

٠٣ الاسترابادي، شرح الشافية، ٢/ ٢٦١ .

٠٤ ينظر: بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٠٣- ١٣٧ .

المشكل بالسكون في بداية الكلام، غير أن هذا النمط محدود في مواقع ونسبة وروده في العربية، فهو لا يقع إلا في الأماكن التي أفترض فيها وجود همزة الوصل في ما عدا أداة التعريف وأيمن؛ لأنه يراهما همزتي قطع في هذا المقام^(١).

ويصل كمال بشر إلى أن هذا الصوت (الصويت) ليس حركة أو ليس جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية أو الأصوات الصامتة؛ وإنما هو مجرد عنصر مقطعي اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية، وأن هذا التحريك إنما هو ظاهرة صوتية فنولوجية (phonological feature)، أو نوع من التطريز الصوتي (prosodic feature) فهي ذات أثر سمعي في ابتداء الكلام لكنه غير موجود في درجه، فهي إذن (وُصلة) أي وسيلة إيصال أو وصل على اختلاف ما رأوا في ذلك بالنسبة لهمزة الوصل، وأن هذا (الصويت) - ذلك التحريك - أصبح همزة محققة على ألسنة الناس، لكن هذا لا يُفسد الاحتمال الذي اقترحه بأن ما يفعله الناس إنما هو نوع من التطور اللغوي^(٢).

ولكن علماء الساميات يقررون أن همزة الوصل في الأصل كسرة، ثم تتحقق الكسرة، فتتخلق همزة الوصل^(٣)، وترى الدارسة أن همزة الوصل عبارة عن عنصر وظيفي جاءت لأداء وظيفة محددة كوصلة صرفية قبلية، وهي همزة مخففة وظيفتها الوصل، أو التوصل إلى النطق بالسكان في هذه المواضع المحددة، والخلاف في أصل همزة الوصل هل أجنبلت ساكنة أم حُركت، أم هي محركة، أم كما يقول بشر عنصر مقطعي خاص في مواضع خاصة؟ لا يؤثر في وظيفتها كوصلة صرفية قبلية جاءت لأداء وظيفة محددة كوصلة صرفية في هذه المواضع الخاصة.

٠١. بشر، دراسات في علم اللغة، ١٣٢.

٠٢. ينظر: السابق، ١٢٩ - ١٣١.

٠٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٤٢، وينظر موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات المقارن، ١٠٥ - ١٠٦.

المبحث الثاني : الوُصلات البينية

الوُصلة البينية: هي وُصلة صرفية (عنصر وظيفي) جاءت لتجمع بين عنصرين من عناصر الكلمة، واللذين لا يجوز تتابعهما أفقياً في بنية الكلمة، وهي من حيث طبيعتها إما صوامت وإما حركات.

أولاً: الصوامت

أ- نون الوقاية

من علامات الإضمار المنصوب التي تدخل على الفعل ياء المتكلم (ياء النفس)، قال سيبويه: " اعلم أن علامة الإضمار المنصوب المتكلم (ني) ، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء، ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب : ضَرَبَنِي وَقَتَّلَنِي ^(١) " وقال في موضع آخر: " وسألته رحمه الله عن الضاربي ، فقال: هذا اسم ويدخله الجر ، وإنما قالوا: في الفعل ضَرَبَنِي ، يَضْرِبُنِي؛ كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجر " ^(٢) ، أي أنها تميز بين الأسماء والأفعال.

فياء النفس من الضمائر التي تدخل على الفعل ، " وتلتزم عند ذلك نون حائلة بينها وبين الفعل، سُميت نون الوقاية؛ لأنها وقّت الفعل من كسر آخره، فلو أدخلتها على الفعل

١. سيبويه ، الكتاب، ٣٦٨/٢ .

٢. السابق، ٣٦٩/٢ .

لزمك أن تقول (ضَرَبِي) فأدخلوا بينهما النون ليقع الكسر فيها ويسلم آخر الفعل، فقالوا: ضَرَبَنِي^(١)، ويرى ابن مالك: "أنها نقي اللبس في نحو (أَكْرَمَنِي) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث، ففعل الأمر أحق لها من غيره ثم تُحِلُّ الماضي والمضارع على الأمر"^(٢)، أي التمييز بين أمر المذكر و أمر المؤنث.

أما السيوطي فيقول: "إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر الفعل، لأنها تطلب كسر ما قبلها"^(٣)، لكن السيوطي يفسر التزام نون الوقاية في الفعل؛ أنها تفصل بين كسرتين، قصيرة وطويلة، وأن ذلك لا يُحتمل في الفعل، فيقترب بتعليله إلى الناحية الصوتية، يقول: "... فإن قيل: فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين، فهلاً كسر مع ضمير المتكلم، والجامع بينهما عدم اللزوم، لأن ضمير المفعول غير لازم، ولذلك هو في تقدير المنفصل، قلنا: الفرق من وجهين:

أحدهما: أن ياء المتكلم تُقَدَّر بكسرتين، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير، ولا يحتمل ذلك في الفعل، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية، بخلاف التقاء الساكنين؛ إذ ليس معه إلا كسرة واحدة، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات وثانيهما: أن ياء المتكلم تمتاز بالكلمة لشدة اتصالها، فتصير الكسرة قبلها كاللزامة بخلاف التقاء الساكنين، فإن الثاني لا يمتاز بالأول لكونه منفصل عنه، فلا يشبه حركته الحركة اللازمة"^(٤).

١. الأندلسي، محمد بن علي بن جابر، شرح لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٧٣م، ١/١٨١.

٢. ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن سيد، مكتبة الانجلو، القاهرة، د.ب، ١/١٣٥.

٣. السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٣٦/٤.

٤. السابق. ١٣٦/٤-١٣٧.

وقد أشار العلماء في العصر الحديث إلى عدم دقة القدماء في افتراضهم وجود كسرة قبل ياء المتكلم ، ويناقش زيد القرالة هذا الافتراض يقول: "ولكن القدماء ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً: إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) ، وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمة فوق القاف في (يقول) ، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع... ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في هذه المواضع" (١). ذلك أن وجود هذه الحركات القصيرة قبل الحركات الطويلة -استناداً إلى رأي القدماء- يؤدي إلى تتابع الحركات ، وهذا ما يرفضه البناء المقطعي للعربية، يقول القرالة: "...وما علموا أنهم في رأيهم هذا قد أتبعوا الحركة الحركة، والحركات لا تتابع ، ولا يبدأ المقطع بحركة، ولو كانت الياء في مثل (مسلمين) مسبوطة بكسرة لكانت الياء بداية مقطع وهي حركة طويلة ، وهذا ما لا يجوز" (٢). بناءً على ما تقدم ترى الدارسة أن هذا التفسير العلمي لنون الوقاية؛ ذلك أن خصائص البنية المقطعية العربية لا تجيز التقاء حركتين، فإذا أدت العمليات الصرفية إلى ذلك تُخلص منه عن طريق الإتيان بـوصله، لأنه لا يجوز التقاء حركتين التقاء مباشراً (٣).

فعند اتصال الفعل (ضَرَبَ) مثلاً بياء المتكلم مباشرة نقول : (ضَرَبَي) (darabāi) فتصبح الكلمة معه مكونه مقطعيّاً على النحو الآتي: (ص ح ، ص ح ، ص ح ، ح ح) على التوالي (٤).

١٠١ القرالة، زيد، ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة مؤتة، العدد الرابع، المجلد الرابع، ٢٠٠٨م.

١٠٢ السابق.

١٠٣ ينظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٣٠.

١٠٤ يرمز بالرمز (ص) إلى الصامت ، وبالرمز (ح) إلى الحركة القصيرة، و(ح ح) للحركة الطويلة.

ومن هذا التحليل الصوتي يتضح لنا أن هناك التقاءً مباشراً لحركتين، إذ ابتداءً المقطع الأخير بحركة، وقبله حركة المقطع السابق فالتقت حركتان، الأولى حركة الفعل والثانية الكسرة الطويلة التي تمثل ياء المتكلم، وهذا من المحظورات في العربية والساميات عامة كما تقرر؛ ولذلك التزمت العربية في هذا المقام نون الوقاية، لكن هذه النون ليست لوقاية الفعل من الكسر كما فسره سيبويه، ولا لأمن اللبس كما ادعى ابن مالك؛ وإنما لتفادي التقاء الحركتين القصيرة والطويلة في نهاية الكلمة، لأن من خصائص العربية عدم جواز التقاء حركتين التقاءً مباشراً؛ لذا أُجتنبت نون الوقاية (صامت) للجمع بين هاتين الحركتين ليصح تتابع العناصر الصوتية في الكلمة، فنقول: (ضَرَبَنِي) (darabani) (ص ح، ص ح، ص ح، ص ح) فنون الوقاية وُصلةً صرفيةً بينيةً من الصوامت التي جاءت تفادياً لتتابع حركتين؛ ومن ثم فإن خصائص البنية المقطعية العربية هي المسؤولة عن هذا الاجتناب للعنصر الصامت، وإدخاله في بناء الكلمة ليصح النطق بها.

وقد أشار إلى ذلك بروكلمان في حديثه عن الضمائر، بقوله: "يبدو أنه قد نشأت في السامية الأولى، إلى جانب الصيغة الأصلية للمتكلم صيغة أخرى هي (ī)؛ بسبب نوع آخر من النبر، ومن هذه الصيغة نشأت صيغة الضمير المتصل بالفعل (nī) بزيادة النون؛ منعاً لما يسمى (Hiatus) وهو التقاء حركتين وهي تأتي لهذا السبب، فيما عدا الفعل أيضاً في العبرية مثل (Kāmoni) (مثلي) ولم تكن (ī) منبورة أصلاً في العبرية والآرامية، ولذلك احتفظت بنغمتها الأصلية" ^(١)، بناءً على ما تقدم فنون الوقاية في هذا المقام وُصلةً صرفيةً بينيةً صامتيةً، جاءت للجمع بين ما لا يجوز تجاوره في بناء الكلمة.

٠١ بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٨٨.

تأتي الهمزة وُصلة بينية صامتية، لتُدخلَ بناء الكلمة للجمع بين عنصرين لا يجوز

تجاورهما في بنية الكلمة في مواضع محددة، منها :

١. همزة القطع في اسم الفاعل من المعتل الأجوف

اتجه السلف إلى تحديد مواضع محددة تُبدل الهمزة فيها من الواو والياء، ومن هذه المواضع الهمزة في اسم الفاعل من الفعل الأجوف، وعلل سيبويه هذا الإبدال في هذا الموضع في باب (ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها). بقوله : " اعلم أن فاعلاً منه مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعله منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم خائف وبائع " ^(١). وجاء في شرح المفصل: " وأما قائل، وبائع فالهمزة فيهما بدل من عين الفاعل، فالأصل فيهما (قائل، وبائع) فأريد إعلالهما لاعتلال فعليهما، والإعلال يكون إما بالحذف أو القلب، فلم يَجْزِ الحذف؛ لأنه يزيل صيغة الفاعل ويُصَيِّرُهُ إلى لفظ الفعل، ولا يكفي الإعراب فاصلاً بينهما، لأنه قد يطرأ عليه الوقف فيزيله فيبقى الالتباس على حاله " ^(٢)، ويعللها الاستراباذي بقوله: " تبين أن الهمزة في نحو قائل وبائع، أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما، قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة؛ لأنهما

١. سيبويه ، الكتاب، ٤/ ٣٤٨ .

٢. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ١٠/ ١٠ .

حلقيتان وإنما لم تحذف الأولى للساكنين، كما هو الواجب في مثله، لكون ألف قائل علامة الفاعل" (١).

إن هذه التعليقات التي قدمها السلف لهذه الهمزة تدور في فلك التفريق بين ما جاء من الفعل الصحيح والمعتل، فكان خوف اللبس هو التعليل، وهذا التعليل تهيمن عليه القاعدة في التفريق بين الصحيح والمعتل بعيداً عن الأسس النطقية، وأن تلك الهمزة أبدلت إبدالاً لازماً من الواو والياء. والحقيقة أن مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات والهمزة مرفوض، يقول فوزي الشايب: "والحقيقة أن مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات من جهة والهمزة من جهة أخرى، مرفوض جملة وتفصيلاً؛ وذلك لأنه من الناحية الصوتية ليس ثمة تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج ولا في الصفات حتى يصح معه القول بالإبدال" (٢)، وبتحكيم النظرة الوصفية في صياغة اسم الفاعل يخلص الشايب إلى أن العرب في صياغتهم لاسم الفاعل من الأجوف كانوا فريقين:

- فريق لم يراع كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل كما تكون من الأفعال القوية (الصحيحة)، فبني اسم الفاعل من الفعل المعلن دون مراعاة لما حذف منه فتصب مادة الفعل (قام) أو (باع) في قالب (فاعل) فينتج قامٌ وباعٌ، ومما جاء وحفظ عنهم منه: لاتٌ، شاكٌ وهارٌ، وهذه عندهم محذوفة الهمزة، ويورد شواهد من هذا القبيل من كتاب سيبويه، ويرى بأنها صيغ مُرتجلة لاسم الفاعل لم يُراع فيها المشاكلة اللفظية فحسب.

١٠ الاسترأبادي، شرح الشافية، ١٠٢/٣، وينظر: الأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله، أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦م، ٣٣٤/٤.
٢٠ الشايب، فوزي حسن، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٩٨٩م، ٦٨.

- وأما الفريق الآخر فراعى في صياغته اسم الفاعل الصورة الصوتية الكاملة له،
فلأجل أن يُحافظ على كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل كما تكون في
الصحيح، فقد اضطر إلى جبر الصيغة بكسرة محققة (كسرة مسبوقة بهمزة)
مكان العين الساقطة، فكان أن نتجت عن هذا الطريق قائم وبائع^(١).

والأصل في قائم وبائع هو (قاوم وبائع)، يقول الشايب: "أما من وجهة النظر
المعيارية، فنقول بأن الأصل في (قائم، وبائع) هو قاوم (kāwim)، وبائع (bāyi)،
وهنا وقعت أشباه الحركات بين حركتين، فسقطت فتتبع حركتان (bāi' - kāim)
وهذا لا يجوز البته، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل اسقطوا شبه الحركة
والحركة التي تليه، أي أسقطوا المزدوج الصاعد كله، فكان الناتج (قام، باع)، وأما
الغالبية العظمى للعرب، التي تحرص على كمال الصيغة، فقد لجأوا إلى تحقيق الكسرة،
وبتحقيقها تخلّفت الهمزة، فكان الناتج قائم وبائع" (٢).

ويُفهم من تفسير الشايب أن الأصل الذي وقعت فيه أشباه الحركات للفصل بين
حركتين في قولنا: (قاوم - kāwim)، (بائع - bāyi)، جاءت فيها أشباه الحركات
لأداء وظيفة صرفية (الفصل بين الحركتين) وهي هنا وصلات صرفية بينية، أما من
حقق الكسرة في تلك الصيغ بقوله: (قائم - kā'im)، (بائع - bā'i') لتأخذ الهمزة
هنا وظيفة الوصلة، فالهمزة في تلك الصيغ وُصلة صرفية بينية صامتة جاءت لتمنع تتابع
الحركتين ولتمنع أن يبدأ المقطع الثاني من الكلمة بحركة لتصبح مقاطع الكلمة (ص ح ح
، ص ح ص) قال جاردنر (Gairdner): "الهمزة لها الأثر في فصل الحركات بعضها

١٠ ينظر: الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ٦٨- ٦٩.
١٠٢ السابق، ٧٠.

عن بعض، وهذا الأثر هو ما كان يُقصد بالمصطلح (hiatus) " (١).

وهذا الكلام يخالف ما ذهب إليه سعيد شواهنة من أن الهمزة في هذه المواضع جاءت لتقوية المقطع، قال: " إن كل ما حدث في هذه البنى وما جاء على شاكلتها؛ محاولة الناطق التخلص من التتابع بين شبه الحركة والحركة، وشبه الحركة صامت ضعيف فأرادوا تقوية البنية بصامت نبري قوي وهو الهمزة...، فالنسيج المقطعي للبنى السابقة على النحو الآتي: قال (qaa/wil) ، بايع (baa/yi') ، فهناك تقارب أو سلسلة تقاربيه مكونة من الحركة الطويلة + شبه الحركة + الحركة القصيرة، وهذا يؤدي إلى انفتاح القناة الصوتية علاوة على أن شبه الحركة وقعت في بداية مقطع وهي ضعيفة، وبداية المقطع يحتاج إلى صوت قوي ونشاط عضوي فعمد الناطق إلى البحث عن صوت قوي فأتى بالهمزة لأنها صوت قوي نبري " (٢).

وترجح الدارسة ما ذهب إليه الشايب بأن هذه الهمزة (الكسرة المحققة) وُصلة صرفية بينية صامتة، أما ما ذهب إليه سعيد شواهنة بأن الهمزة جاءت لتقوية المقطع فيه شيء من الضعف؛ ذلك أن الواو جاءت في بداية المقطع نحو: (وجد ، وقف) ، وكذلك في الحشو نحو: (عاود، جاور، ومقاوم ، مقال)، وكذلك الأمر في الياء نحو: (مُباين، مُعائِن)، فليست ضعيفة كما قال سعيد شواهنة.

٢. همزة القطع في جمع التكسير

وهي تلك التي نجدتها في تكسير فعالة وفَعُولَة، وفَعِيلَة وأشباهاها نحو: رسالة وحلوبة وصحيفة، حيث ذهب القدماء إلى أن الهمزة بدل من الألف والواو والياء،

١ . Gairdner W.H.T phonetics of Arabic Oxford University London 1925 p. 30

٢ . شواهنة ، سعيد، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧م، ١٠٠ - ١٠١ .

قال ابن هشام: "تُبدل الهمزة من الواو والياء وذلك أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل، وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسُورِه وقَسَاور ومَعِيشَة ومَعَايش وشذْ مُصِيبَة ومصائب ومنازة ومناثر، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف، نحو: قلادة وقلائد ورسالة ورسائل" (١).

ويعللها سيبويه قائلاً: "وسألته عن واو عَجُوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأي شيء هُمِزَتْ في الجمع، ولم يكن بمنزلة مَعَاوِن، ومعايش إذا قلت صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأنني إذا جمعت مَعَاوِن ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة؛ فهو بمنزلة ما حَرَّكَتُ كَجَذُولٍ، وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك مَيَّتة لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك، وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: قال وباع ويغزو ويرمي، فهُمِزَتْ بعد الألف كما يُهمز شِفَاءً، وقَضَاءً وكما يُهمز قائل وأصله التحريك" (٢). جاء في شرح الشافية: "وأما الهمزة في نحو رسائل، فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء" (٣)، وقال ابن جابر الأندلسي: "إن المدَّ إذا زيد ثالثاً في الواحد أبدل في الجمع همزة، مثل [يقصد ابن مالك] (بالقلائد) جمع قلادة، فأبدل المدة الزائدة ثالثة، وهي الألف في (قلادة) همزة في الجمع وهو (قلائد) وقال: (مداً) ليشمل الألف والواو والياء نحو: صحيفة وصحائف وعجوز وعجائز، وقلادة وقلائد" (٤).

فالقديما ذهبوا إلى أن الهمزة تبدل من الواو والياء في هذا المقام، وهذا الإبدال مرفوض جملة وتفصيلاً كما مر سابقاً، فليس هناك إبدال؛ وإنما السبب في تخلق هذه

١٠١. الأنصاري، أوضح المسالك، ٣٣٤/٤.

١٠٢. سيبويه، الكتاب، ٣٥٦/٤.

١٠٣. الاسترأبادي، شرح الشافية، ١٠٢/٣.

١٠٤. الأندلسي، شرح لألفية ابن مالك، ٣٣٣/٤.

الهمزة هو منع التقاء حركتين التقاء مباشراً، وحتى لا يبدأ المقطع الثالث من الكلمة بحركة، ذلك أن المفرد يخلو من الهمز في نحو: (رسالة - risālah) فالتقت حركتان (الفتحة الطويلة والكسرة) في صيغة الجمع (rasā'il)؛ فجاء بالهمزة وُصلة للفصل بين الحركتين ومنعاً لابتداء المقطع الثالث بحركة (رسائل - rasā'il).

هذا هو تفسير الدارسة لتخلق هذه الهمزة في هذا المقام، وذلك عكس ما ذهب إليه سعيد شواهنة بالقول بالإبدال بين شبه الحركة والهمزة، يقول: "فقد قلبت الواو المدية في المفرد إلى شبه حركة في الجمع، وُلبت شبه الحركة إلى همزة، وذلك لإحداث نوع من المخالفة الناتجة عن الحركة الطويلة (aa) وشبه الحركة (w) والحركة القصيرة (i). فبالهمزة تم قطع تيار الهواء بالصوت النبري وهو الهمزة، علاوة على أن اللغة العربية لا تجيز أن يبدأ المقطع بحركة، فتخلصت من هذا المحذور بإبدال جزء من الألف إلى همزة والجزء الثاني إلى كسرة قصيرة" (١).

وذاً التفسير (تفسير تخليق الهمزة في صيغة جمع التكسير كُصلة صرفية لتفصل بين الحركتين في الصيغة) وذلك بحذف أحد المتئين ثم تحقيق الحركة وتخليق الكسرة، في نحو: (خير - خيائر) قال سيبويه: "اعلم أنك إذا جمعت فَوْعَلاً من قُلْتُ همزت كما همزت فَواعِل ... فإذا جمعت سَيِّداً وهو فَيَعِلْ؛ فَيَعِلاً نحو عَيِّنْ همزت، وذلك عَيَّلَ، وعَيَّائِلَ، وخَيْرَ وخيائِرَ، لما اعتلت هنا فقلبت بعد حرف مَزِيد في موضع ألف فاعِل، همزت حيث وقعت بعد ألف وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قائل" (٢). ويعلل ابن يعيش تشكلها بقوله: "اعلم أن ألف الجمع في مفاعل وفواعل متى اكتنفها واوان كانت في الثانية مجاورة للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجز، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة

١. شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ١٠٣.

٢. سيبويه، الكتاب، ٣٦٩ / ٤.

نحو قولهم: أوائل والأصل أو أول، لأن الواحد أول، أفعل، مما فاءه وعينه واو، وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما في أول الكلمة فكما يقبلون في واصله وواصل كذلك يقبلون ههنا إلا أن القلب هنا وقع ثابتاً لقربه من الطرف، وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره، فلذلك قدروا الواو في أو أول طرفاً إذا كانت مجاوره للطرف فهمزوها كما همزوا في كساء ورداء " (١)، قال الأندلسي: " مما يُبدل - أيضاً - همزة الثاني من حرفي لين، تَوَسَّطَ بينهما مدة الجمع، وشرط أن يكونا مكتنفين لمدة مفاعل ومثل بجمع (نَيْف) فنقول في جمعه (نَيَّاف) بهمزة بعد الألف والأصل (نيايف) بيائين وقعت ألف الجمع بينها ، فأبدلت الياء الثانية همزة ، وإنما فعلوا ذلك : كراهية اجتماع حروف لين ثلاثة متصلة بالطرف " (٢).

إن ما ذهب إليه السلف في تعليل إبدال الهمزة في هذا المقام فيه شيء من التكلف؛ ذلك أن السبب عندهم يعود إلى نقل الجمع واجتماع حروف العلة والقرب من الطرف، فمبدأ الإبدال بين أنصاف الحركات والهمزة مرفوض كما ذكر سابقاً، وأن ما حدث في هذه الصيغة من تخلق لهذه الهمزة كوصلة صرفية غابتها الفصل بين الحركتين المتتابعتين وحتى لا يبدأ المقطع الثالث بحركة في صيغة الجمع، ذلك أن هذه الهمزة غير موجودة في المفرد، والذي حدث مخالفة بين عنصري المزدوج (و- wi) و (ي- yi) بحذف شبه الحركة، فيبدأ المقطع بحركة أو تلتقي حركتان فيؤتى بهمزة القطع ثم يخالف بحذف شبه الحركة ، نحو قولك: (أول - 'awwal) (أو أول-awāwil) ثم يخالف بحذف شبه الحركة لوقوعها بين حركتين ، فتصبح الصيغة (awā'il) وبالهمز نقول: ('awā'il)، ويصدق ذات الأمر على نَيْف.

١٠ ابن يعيش، شرح المفصل، ٩١/ ١٠.
٢٠ الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك، ٣٣٣ - ٣٣٤.

nayā'if ← ———— nayāif ← ———— nayāyif ← ———— nayyif

وبالنسبة للصيغة الأصل (أوأول ، نيايف) فقد أخذت هنا أشباه الحركات (الواو والياء) هذه الوظيفة الصرفية كوصلة حتى لا تلتقي حركتان في الكلمة، فكل من (الواو والياء) أنصاف الحركات ووصلات صرفية ومن حذف شبه الحركة، حقق الحركة فتتخلق الهمزة، فكلاهما وصلات صرفية ببنية، تقول:

'awāwil ← ———— 'awāil ← ———— 'awā'il
nayāyif ← ———— nayāif ← ———— nayā'if

وما ذهب إليه الدارسة بأن الهمزة في هذا المقام وُصلة صرفية لا يتناقض في العلة مع ما ذهب إليه سعيد شواهنة من : " أن مثل هذا الإعلال فيه ثقل اجتماع الأمثال أي الحركات وأشباهاها ، وأشباه الحركات ضعيفة في نفسها فأراد الناطق أن يقوي المقطع الأخير ويحدث مخالفة بين الأصوات التي يجمعها الملمح التقاربي ، وهو بقلب شبه الحركة إلى همزة، أدى إلى تقوية البنية، وإغلاق القناة الصوتية في مرحلة متوسطة، فقلب شبه الحركة إلى همزة تخلص الناطق من السلسلة الصوتية ذات الملمح الحركي " ^(١)، وكما سبق أن بينت الدارسة فإن مبدأ الإبدال بين الهمزة وأشباه الحركات مرفوض وأنها ليست ضعيفة في ذاتها كما ذهب سعيد شواهنة.

ج - أشباه الحركات (و - ي)

أشباه الحركات إحدى الطرق التي لجأت إليها العربية لتفصل بين الحركات المتتابة ومن المواضع التي تؤدي فيها أشباه الحركات وظيفة الوُصلات الصرفية البينية:

١٠٦ شواهنة. القواعد الصرف صوتيه . ١٠٦ .

١. أشباه الحركات في المقصور والممدود

• تنثية المقصور وجمعه

عند تنثية المقصور وكانت ألفه فوق الثلاثة التزم النحاة قلب هذه الألف ياء، يقول سيبويه: "وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو: حبلى ومِعْزَى وِدْفَلَى وِدْفَرَى، لا تكون تنثيته إلا بالياء لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة، لم يكن إلا من الياء كَسَلَفَيْنَهُ، وذلك قولك: حَبْلَيَان ، وَمِعْزَيَان ، وِدْفَلَيَان ، وِدْفَرَيَان وكذلك جمعها بالتاء" (١)، وجاء في شرح المفصل: "فإن كان المقصور فوق الثلاثة قلبت ألفه في التنثية ياء على كل حال، وذلك من قبل أن المقصور إذا زاد على الثلاثة لم تكن ألفه منقلبة إلا عن ياء ، أو مشبه بالمنقلب سواء كان أصلها الياء أو لا أصل لها، فمثال الأول أعشى وملهى ونحوهما... وأما المشبه بالمنقلب فنحو ألف حبلى وحبارى وأرطى وقبعثرى، فالألف في حبلى للتأنيث وليست منقلبة عن شيء لكنها في حكم المنقلب عن الياء؛ إذ الواو لا تقع طرفاً رابعاً... فلذلك قلبت في التنثية ياء فقلت: حَبْلَيَان ... " (٢).

وجاءت الياء في تنثية المعتل المقصور المتجاوزة ألفه الثلاثة أحرف في نحو: (حبلى - حبلَيَان)؛ غير أن هذه الياء تفسر في رأي الباحثة أنها مجرد وُصلة صرفية بينية الغرض منها منع التقاء حركتين في الاسم المقصور عندما تلحقه لاحقة التنثية، فنقول: $hublā+ān \leftarrow hublāān$ ، فتلتقي حركتان الأولى ألف التأنيث والثانية ألف التنثية، فيؤتى بالياء في هذا المقام وُصلة صرفية بينية؛ لتفصل بين

١. سيبويه ، الكتاب، ٣/٣٩٠.

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٤٨-١٤٩.

الحركتين وتقتصر الحركة الأولى تفادياً لتتابع المقاطع المتوسطة المفتوحة التي تسم الصيغة بالضعف، هكذا: *ḥublāyān* ← *ḥublayān* - حبلان.

ومن ذات الباب تُفسر التزام (أشباه الحركات) عند جمع المقصور جمع مؤنثٍ سالماً، فنقول في جمع (حبلى-*ḥublā*) ← (*ḥublā+āt*) فتلتقي حركتان فتتخلق هنا شبه الحركة وتقتصر الحركة الأولى، تقول: (حليات- *ḥublayāt*). قال ابن جابر الأندلسي: "... فأجري الجمع بالتاء على الحكم الذي تقدم بالنتيئة، تقول في مشترى: (مشترى - مشتريات) فتقلب الألف ياء في ذلك كله " (١)، فالألف عندهم قلبت ياء، والذي تذهب إليه الدارسة أن الياء ما هي إلا وُصلة جيء بها تفادياً لتتابع حركتين ليس غير.

• نتيئة الممدود وجمعه

الترم النحاة قلب الألف واواً في نتيئة الممدود الزائدة همزته للتأنيث، قال سيبويه: " فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث، فإنك إذا نتيئته أبدلت واواً، كما تفعل ذلك في قولك: خُفَسَاوِيّ، وكذلك إذا جمعته بالتاء " (٢)، وتُعامل الهمزة المزيدة للإلحاق معاملة همزة التأنيث أحياناً، قال سيبويه: " واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شبهوهما ونحوهما بحمراء " (٣).

فهذه الواو بحسب القدماء جيء بها بدلاً من ألف التأنيث، جاء في شرح المفصل: " والهمزة في آخر الممدود على أربعة أضرب، تكون أصلاً، وبدلاً من أصل وزائدة في حكم الأصل وزائدة للتأنيث... فإذا نتيئت الممدود فإن كانت همزته

٠١ الأندلسي، شرح لألفية ابن مالك، ٢١٨/٤.

٠٢ سيبويه، الكتاب، ٣٩١/٣.

٠٣ السابق، ٣٩١/٣.

للتأنيث نحو: حمراء وصحراء قلبتها واواً أبداً، نحو قولك: هاتان حمراوان وصحراوان، ورأيت حمراوين وصحراوين، ومررت بحمراوين وبصحراوين، وإنما قلبوها هنا ولم يُقروها على لفظها حملاً لها على الجمع المؤنث السالم... فإن كانت همزته زائدة للإلحاق نحو: علباء وحرباء، ففيه وجهان أجودهما إقرار الهمزة بحالها نحو: علباءان، وحرباءان؛ لأن الهمزة فيه ليست للتأنيث، والثاني أن تبدلها واواً كما فعلت بهمزة التأنيث، فتقول: علباوان وحرباوان؛ لأنها وإن لم تكن للتأنيث لكنها شابهت حمراء وبابها بالزيادة فحُملت عليها " (١).

ويعلل ابن يعيش إبدال الهمزة واواً بقوله: " فإن قيل ولم كان البدل واواً ولم يكن ياء؟ فالجواب أن الذي دعاهم إلى القلب في صحراوات وصحراوي الفرار من علامتي تأنيث، وكانت الياء مما يُؤنث بها مثل: اذهبي وانطلقِي؛ فعدلوا عنها إلى الواو لأنها لا تكون للتأنيث وقيل اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة " (٢).

فموقف السلف أن هذه الهمزة قلبت واواً ههنا، وعرفنا أن مبدأ القلب أو الإبدال بين الهمزة و شبه الحركة مرفوض، لبعد الشقة بينهما ذلك أنه من الناحية الصوتية ليس ثمة تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج ولا في الصفات، وتفسر الدراسة سبب تخليق شبه الحركة في هذا المقام؛ بأنها مجرد عنصر وظيفي؛ وُصلة صرفية ببنية استعانت بها العربية لتفادي التقاء حركتين التقاءً مباشراً في التثنية والجمع، نحو قولك: (حمراء - ḥamrā') فعند التثنية تحذف الهمزة لأنها مجرد وسيلة لإقفال المقطع فتلتقي حركتان، وعندما تلحق الصيغة لاحقة التثنية، تصبح: (حمرا + ان - ḥamrā + ān) يؤتى بالواو كوصلة صرفية ببنية لتصح الصيغة،

١٠ ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٥٠.

١٢ السابق، ٤/ ١٥٠.

فتقول في حمراء: (حمراوان - ḥamrāwān) ومن قال: (حمرايان - ḥamrāyān) جاء بالياء بدل الواو (وُصلة صرفية)، ومن جوز الوجهين في نحو: (علباء - 'ilbā') فيجوز اثبات الهمزة فتقول: (علباءان - 'ilbā'ān) فتفصل الهمزة بين الحركتين الطويلتين ومن حذف جاء بالواو فتقول: (علباوان - 'ilbāwān) .

والأمر ذاته عند الجمع بالالف والتاء في نحو: (صحراء - ṣaḥrā') (ṣaḥrā'+āt)، فيؤتى بشبه الحركة كوصلة صرفية لتفادي التقاء الحركتين ، فيقال : (صحراوات - ṣaḥrāwāt) ومن قال صحريات جاء بالياء بدل الواو كوصلة، ولكن قد يكثر استخدام الواو أحياناً ، ويقل استخدام الياء فتوصف بالشذوذ ، وهي كلها (الواو والياء والهمزة) وُصلات وظيفية صرفية بينية ليس غير .

• النسب إلى المقصور والممدود

يُفسر اجتلاب أشباه الحركات في بعض الصيغ عند النسب إليها؛ بأنها مجرد وُصلات صرفية بينية جاءت لتمنع التقاء حركتين التقاءً مباشراً، ومنها المقصور والممدود، فعند النسب إليها ينالها ما نالها في التنثية فتأخذ نفس الحكم، جاء في المفصل: " والنسب من نحو صحراوات وخنفساوات وصحراويّ ، وحمراويّ لاجتماعهن في سلامة الواحد، وزيادة الزائدتين في الآخر منهن للمعنى، وإنما قلبت في النسب لئلا يصير علم التأنيث حشواً، مع انك لو نسبت إليه مؤنثاً لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث نحو: حمرائية وصحرائية وذلك لا يجوز" ^(١)، يقول الرضوي: "... وإن كان ثاني الكلمة ساكناً جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة، والأصلية

التي للإلحاق فنقول: حبلوي، وبألف التانيث الممدودة فتزيد قبلها ألفاً آخر وتقلب ألف التانيث واواً، فنقول: حُبْلَاوِيّ ، وَدُنْيَاوِيّ كصحراوي، وكما جاز تشبيهه المنقلبة والأصلية والتي للإلحاق بألف التانيث المقصورة في الحذف، فنقول: مَلْهِيّ وَحَتَّيّ وَأَرْطِيّ، وبألف التانيث الممدودة نقول: مَلْهَاوِيّ وَحَتَّأَوِيّ وَأَرْطَاوِيّ " (١).

قال ابن هشام: " حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية ، فان كانت للتانيث ، قلبت واواً كصَحْرَاوِيّ أو أصلاً سَلِمَتْ نحو قُرَائِيّ ، أو للإلحاق ، أو بدلاً من أصل فالوجهان ، فنقول : كِسَائِيّ وَكِسَاوِيّ ، وَعَلْبَاوِيّ وَعَلْبَائِيّ " (٢) .

فمن يحذف الهمزة يأتي بوصلة صرفية (شبه الحركة) للتوسط بين الحركتين، فعند النسب إلى (صحراء - ṣaḥrā') تحذف الهمزة وتلحق لاحقة النسب فنقول: (صحرا + ي - ṣaḥrā+iyy) فتُجَلَّب شبه الحركة (الواو) كوصلة للتوسط بين الحركتين في الصيغة (ṣaḥrājiyy ← ṣaḥrāwiyy)، وكذلك في : (حُبْلَى - ḥublā) فعند النسب إليها نقول: (حُبْلَاوِيّ - ḥublāwiyy) فنَقْصِر الحركة الأولى، و (حُبْلَاوِيّ - ḥublāwiyy) بإبقاء الحركة على حالها فجاءت شبه الحركة الواو وَصَلَة صرفية بينية للتوسط بين الحركتين، وقد جاءت باللغتين، وليس كما تكلف الرضي بتعليلها بأن تزيد قبلها ألفاً أخرى، وتقلب ألف التانيث واواً.

٠١ الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، ٤٠/٢ .

٠٢ الأنصاري ، أوضح المسالك ، ٣٠٢ / ٤ .

٢. أنصاف الحركات في الأسماء الثنائية

ترجع الغالبية العظمى لأبنية الاسم في اللغات السامية إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصامتة ، غير أنه يوجد أيضاً بين الثروة اللغوية القديمة أسماء ذات أصلين من تلك الأصوات ، ومن تلك الأسماء الثنائية البناء (أب و أخ وحم وشفة وماء وشاء) ^(١).

هذا وقد عدها اللغويون القدامى مما حُذفت لامه؛ قال سيبويه: " اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لامه ، ولم يُردّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فَعَلَ أو فَعْلٌ ؛ فإنك فيه بالخيار ؛ إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه ، فجعلوا الإضافة تُغير فترُد ، كما تغير فتحذف نحو ألف حبلى وباء رببعة و حنيفة " ^(٢).

وعلّل ردّ ما اعتقدوا أنه لام محذوفة، بقوله: " وإنما صار تغيير بنات الحرفين الردّ لأنها أسماء مجهودة لا يكون اسم أقل من حرفين، فقوّيت الإضافة على رد اللامات كما قوّيت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد ، وذلك قولك مُرَامِي " ^(٣)

وعلى هذا الأساس افترضوا وجود الواو والياء في هذه الصيغ الثنائية ، قال سيبويه : " وذلك قولك في أب ، أبويّ ، وفي أخ أخويّ ، وفي حم ، حمويّ ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل " ^(٤)، وأضاف قائلاً: " وإذا أضفت إلى أخت قلت : أخويّ ، وهكذا ينبغي له أن يكون على القياس " ^(٥)، ويقول ابن يعيش: " اعلم أن المحذوف العجز وهو الساقط اللام على ضربين: ضرب يرد إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يرد إليه، فمتى كانت

٠١ بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ٩٣ .

٠٢ سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٣٥٧ .

٠٣ السابق ، ٣ / ٣٥٨ .

٠٤ السابق ، ٣ / ٣٥٩ .

٠٥ السابق ، ٣ / ٣٦٠ .

اللام الساقطة ترجع في الإضافة، فإنها ترد إليه في التنثية لا يكون إلا كذلك... فمثال الأول أخ وأب ، نقول في تنثيتهما هذان أخوان وأبوان، ورأيت أخوين وأبوين ومررت بأخوين وأبوين، لأنك نقول في الإضافة هذا أبوك وأخوك، ورأيت أباك وأخاك ومررت بأبيك و بأخيك ، فترى اللام قد رجعت في الإضافة فكذلك رددتها في التنثية، وذلك لأننا رأينا التنثية قد ترد الذاهب الذي لا يعود في الإضافة " (١).

وقال الرضي: "... فإن لم يكن العين حرف علة نُظر، فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يُعوّض من اللام المحذوفة همزة وصل، وجب ردها لئلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى، ومن ثم لم يجز إلا أبويّ وأخويّ " (٢).

وهذه التخريجات كلها مبنية على أساس أن هذه الكلمات ثلاثية الأصول، وهي في الحقيقة ثنائية، وما يصحبها في التنثية والنسب ما هو إلا وُصلات صرفية بينية، لأن هذه الأسماء على حسب ما يقرر علماء الساميات ثنائية الأصول ، والنحويون القدامى يُسلمون بأنها محذوفة اللام لأنه لا يكون اسم متمكن ولا فعل متصرف أقل من ثلاثة أصول ، ومن هنا يلجئون إلى هذا التخريج، قال موسكاتي: " إن عزو هذه الأسماء إلى الجذور الثلاثية السواكن يجب رفضه لكونه مُفتعلاً ومُتكلفاً " (٣).

وحقيقة الأمر بكل بساطة عندما نأخذ مثلاً كلمة أب ونلحق بها لاحقة النسب (ياء النسب) نقول : ('ab + iyy) (abiyy - فَعِيّ)، ولكن أدنى صيغة للنسب القياسي هي (فَعَلِيّ) ولا يُعتد بما جاء من نحو: غديّ ودميّ إلى جانب غدويّ ودمويّ،

٠١ ابن يعيش ، شرح المفصل، ١٥١/٤ .

٠٢ الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ٦٥/٢ .

٠٣ موسكاتي ،مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ٢٦١ .

لقلته والعمل على الأكثر ؛ لذا تجبر هذه الكلمات بوصلات صرفية كي نتمكن من النسب على صيغة (فعلِي) ذلك أن القواعد الصرفية وُضعت على أساس الثلاثي لكونه يُشكل الغالبية العظمى لكلمات اللغة، ، فنقول: (أَبَوِيّ - 'abawiyy) ، وترى الدارسة أن ما يُعتقد تقليدياً بأنه لام الكلمة في مثل أب وأخ، مجرد وُصلة صرفية لتهيئة الكلمة للتثنية والنسب.

ومن الوصلات الصرفية أيضاً الواو والياء اللتين تتخلقان بالانزلاق بسبب التخلص من الهمزة على لهجة الحجازيين ، فحذف الهمزة حسب اللهجة الحجازية يؤدي في بعض السياقات إلى التقاء حركتين، وهو مرفوض طبعاً فيحصل بشكل تلقائي انزلاق بين الحركتين المتتابعتين ، فتتخلق نتيجة لذلك الواو أو الياء حسب السياق كوَصلة صرفية بينية غايتها منع هذا الالتقاء المباشر للحركتين، في نحو: (سأل - sa'ala). يقول فوزي الشايب: " في لهجة الحجازيين الذين يخفون الهمزة يقولون في مثل (سأل) (سأل - sāla)، فإذا ما بنوا منها صيغة اسم الفاعل مثلاً فإن الصيغة ستصبح (سألاً - sājlan) وهنا تلتقي حركتان التقاء مباشراً فيحدث ما يعرف في الاصطلاح بـ (hiatus) أي التقاء حركتين وهذا لا يجوز البتة في عرف العربية، وتقديماً لهذا الوضع يحدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة فتتسأ الياء (i + ā → y) ؛ لتفصل بين الفتحة الطويلة والكسرة بعدها وبذلك تصبح الصيغة (سأيل) " (١).

فشبه الحركة في هذه الصيغة وُصلة صرفية بينية جاءت لتجمع بين حركتين متتابعتين، ولتمنع أن يبدأ المقطع الثاني من الكلمة بحركة، ومثل هذا الفعل يستهزئون،

١٠ الشايب، اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١١٣ .

" عند تخفيف الهمزة فيه، يصبح: (يستهزٍ + ون - yastahzi + ūn) فتتابع حركتان
فيحصل الانزلاق الحركي بين الكسرة والضمة فتتسأ الياء ($\bar{u}+i \rightarrow y$) وبذلك تصبح
الصيغة (يستهزيون) $\rightarrow$ (yastahziyūn) ، وكذلك الفعل (يُؤدِّي) عند
تخفيفهم للهمزة فيه ، يصبح:

(يُ + دِي $\rightarrow$ yu+addī) فتتابع حركتان : الضمة والفتحة بعدها ، فيحصل
انزلاق حركي بينهما فتتسأ الواو ($y+u \rightarrow w$) وبذلك يصبح الفعل (يودِّي)
(yuwaddi) " (١).

فالهمزة الساقطة كانت تمنع التقاء حركتين، ولما سقطت تلك الهمزة والتقت الحركتان
عمدت العربية إلى تخليق وسيلة أخرى لأداء وظيفة الوصلة الصرفية في هذا المقام وهي
أشباه الحركات.

١٠ الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١١٣ .

ثانياً: الحركات

تؤدي الحركات وظيفة الوصلة البينية لتمنع التقاء ساكنين في مقطع واحد، ومن هذه الوصلات الحركية:

• حركة التخلص من التقاء الساكنين

من الخصائص التي تميز البنية المقطعية العربية، أنه لا يجوز التقاء ساكنين في مقطع واحد إلا في حالة الوقف، قال ابن يعيش: "... واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء بساكن، ولذلك امتنع التقاؤهما" ^(١)، غير أنهم أجازوا التقاءهما وصلاً بشروط، قال ابن يعيش: "والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين: أن يكون الساكن الأول حرف مدّ ولين والثاني مدغماً، كدابة وشابة وخويصة (تصغير خاصة) ... وإنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين، وذلك من قبل أن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدةً فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلا إذا كانا على الشرط المذكور" ^(٢)، وهذا ما أيده السيوطي: "التقاء الساكنين الغالب أنه لا يكون في الوصل إلا في حرف لين مع مدغم متصل" ^(٣). لكن الحقيقة أنه لا يجوز التقاء ساكنين في حشو الكلمة، يقول فوزي الشايب: "ولكن الحقيقة التي لا مراة فيها هي أنه لا يجوز بحال التقاء ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة العربية، أما بالنسبة لباب شابة ودابة فليس ههنا التقاء ساكنين

١. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٠/٩.

٢. السابق، ١٢١/٩-١٢٢.

٣. السيوطي، همع الهوامع، ١٧٦/٦.

كما يزعم السلف، لأن ما يسمونه الألف ما هو إلا حركة طويلة (فتحة طويلة) وعليه فإنه لم يلتق ساكنان ههنا، فكل من شابة ودابة تجزأ مقطعيًا على النحو الآتي: (شَاب+بَة) في الوقف، و(شَاب+ب+تُن) في الوصل، ومثلها دابة، وتُمَوذ الثوب. أما بالنسبة لخويصة فهذه يوهم ظاهرها أن ثمة التقاء ساكنين كما يزعم السلف، والصحيح أن الياء لا تتصل في النطق الفعلي بالصاد اتصالاً مباشراً، وذلك أن نطقها يستوجب إتباع الياء بصوت قصير بعدها وهو بتعبير ابن منظور (إشمائها بالكسرة) " (١).

وقد لمس الرضي هذه الحقيقة وأنكر هذا الالتقاء، قال: " واعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلصة غير مشبعة على الأول منهما، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً، فإذا تفتن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة، نحو: بكر، بشر، بسر، حُرِكت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنك فيما تتكلم به " (٢).

وقد لجأت العربية للتخلص من هذا المحذور بالإتيان بحركة كوصلة صرفية بينية حركية؛ لتمنع التقاء الساكنين حشواً، يقول ابن يعيش: " ... فإن لم يكونا على الشرط المذكور فلا بد من تحريك أحدهما أو حذفه " (٣)، ويقول الرضي: " ... وإذا خليت نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات الثلاث إلا الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضم والفتحة أيضاً " (٤).

١. الشايب، اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١٠٦- ١٠٧.

٢. الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢١٠/٢.

٣. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٢/٩.

٤. الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢١١/٢.

استناداً إلى ما سبق فالحركة في هذا المقام وُصلة صرفيّة حركيّة بينيّة غايتهما التخلّص من هذا المحذور سواء أكان هذا الالتقاء في داخل الكلمة أم بين الكلمتين المتتابعتين، أو آخراً (في نهاية الكلمة) وذلك في ظاهرة الوقف بالنقل عند بعض العرب، يقول موسكاتي: " ... قد يتجاوز ساكنان في وسط الكلمة (ساكن أخير لمقطع مغلق ، وساكن مُستهلّ للمقطع التالي) وتوالي ساكنين في آخر الكلمة قد ينتج من إسقاط أصوات المد الأخيرة، وفي اللغات السامية يسود اتجاه واسع الانتشار لحذف الشواذ من هذه القواعد، إما بإضافة أصوات مد (خطياً مؤيدة بالهمزة) أو إضافة حركات أو من خلال اتصال الألفاظ " (١).

أ- التقاء الساكنين حشواً

من الطرق التي عمدت إليها العربية للتخلص من التقاء الساكنين حشواً، اجتلاب عنصر حركي وظيفي (وُصلة حركيّة) في بعض المواضع، ومنها:

١٠ التقاء الساكنين حشواً في داخل الكلمة.

على ضوء حقيقة امتناع التقاء الساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة، تُفسر الوصلة الحركيّة عند التوكيد بالنون في نحو: (اخشون - اخشين) ('ihšayinna - 'ihšawunna) ، فقد جاءت الحركة (الضمة والكسرة) وُصلة صرفيّة حركيّة لتمنع التقاء الساكنين (الواو أو الياء) مع نون التوكيد في الفعل، فالأصل في توكيد الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة هو ('ihšayinna - 'ihšawunna) فيؤدي ذلك إلى التقاء ساكنين ، أو تشكّل مقطع مزدوج الإغلاق حشواً، وهو مرفوض ولا نستطيع حذف الواو والياء؛ لأنهما ضميران (فاعل)، ولا يجوز حذف نون

١٠ موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارنة، ١١٢.

التوكيد؛ لأنه جيء بها لمعنى؛ فلما كان حذف أي منهما غير جائز و تتابعهما غير جائز
تُخلص من ذلك بالإتيان بحركة قصيرة وُصلة لتُمنع هذا الالتقاء المباشر للسواكن، قال
سيبويه: "... والعلة التقاء الساكنين، وذلك قولك: اَرْضَوْنَ زَيْدًا (تريد الجميع)،
واخْشَوْنَ زَيْدًا ، واخْشَيْنِ زَيْدًا وارضَيْنِ زَيْدًا " (١).

ويقول الرضي: "... الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين، فلا يُستقل
تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا، - وهما كلمتان برأسهما - لم يكن
عليهما دليل لأن قبلهما فتحة " (٢).

ويرى أشرف حافظ أن تحريك ما قبل نون التوكيد هو للتخلص من التقاء
الساكنين، يقول في ذلك: " إذا اسند الفعل المعتل الآخر لنون التوكيد كان حكمه في
إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح اللام، إلا أن تكون الياء هي ضمير الواحدة
المخاطبة، أو الواو التي هي ضمير وعلامة مفتوحاً ما قبلها، فإنك إذا ألحقت أحد
النونين لم تحذفهما بل تكسر الياء وتضم الواو، فنقول (اخْشَيْنِ - اخْشَوْنَ) فقد حُرِّك
الساكن للتخلص من التقاء الساكنين " (٣)، فالحركة القصيرة في هذا المقام وُصلة
صرفية حركية جاءت للتخلص من التقاء الساكنين حشواً في الكلمة، وذلك لتشكيل مقطع
طويل مزدوج الإغلاق حشواً وهو مرفوض.

٠٢ التقاء الساكنين حشواً بين الكلمتين المتتابعتين

تُفسر الحركة عند التقاء ساكنين في حشو السلسلة الكلامية بأنها وُصلة حركية
للتخلص من المقطع الطويل المزدوج الإغلاق، وأمثلة هذا كثيرة،

٠١ سيبويه، الكتاب، ٥٢١/٤ .

٠٢ الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٧/٢ .

٠٣ حافظ، أشرف أحمد، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي، حوليات كلية الاداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة والعشرون، الرسالة ١٩٣، ٤٢ .

جاء في المفصل: " وقالوا: (اذهب اذهب) فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها؛ لأن همزة الوصل تسقط في الوصل، ومثله (اضرب الرجل، واضرب ابنك)...، وقالوا: (من ابنك) فكسروا لالتقاء الساكنين، وقالوا: (من الله ومن الرسول) ففتحوا وذلك أنه كثر هذا الحرف وما فيه الألف واللام فكروهوا كسر النون ففتوا إلى كسرتها مع الميم فيما يكثر استعماله فعدلوا إلى الفتح طلباً للخفة " (١).

ومن ذلك تحريك واو الجماعة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُواْ الْفُضْلَ يَنْكُرُ﴾، واخشوا الله ، ورموا ابنك ، وما كان من ذلك حرفاً من نفس الكلمة فإنه يُحرَّك بالكسر نحو: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ و ﴿أَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ وذلك للفرق بينهما " (٢).

فالحركة القصيرة في هذا المقام وُصلة صرفية حركية جاءت للتخلص من التقاء الساكنين في درج الكلام، يقول فوزي الشايب: " وعلى ضوء هذه الحقيقة وهي امتناع التقاء الساكنين في مقطع واحد نُفسر ضم واو الجماعة عندما يأتي بعدها مباشرة صامت آخر، وكسر واو (لَوْ - أَوْ) إذا اتصل بكل منهما صامت آخر اتصالاً مباشراً، فبالنسبة لواو الجماعة في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُواْ الْفُضْلَ يَنْكُرُ﴾ ، ورموا ابنك ، واخشوا الله... ففي هذه الأمثلة جميعها حُركت الواو الساكنة فراراً من المقطع الطويل (ص ح ص ص) ذلك أن عدم تحريك الواو في الأمثلة السابقة سيؤدي إلى نشوء هذا المقطع (رَوْضَ)، (سَوَّلَ)، (مَوَّبَ)، (سَوَّلَ) على الترتيب " (٣).

٠١ ابن يعيش، شرح المفصل ، ١٢٤/٩.

٠٢ السابق ، ١٢٥/٩.

٠٣ الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، ١٠٧- ١٠٨.

ومن هذا الباب، تحريك الذال في (مُذ) في قولهم: " (مُذُ الْيَوْمُ) و (مُذُ) تكون اسماً وتكون حرفاً ، وهي مبنية على السكون ، وعلى أصل ما يقتضيه البناء ، فلما لقيه ساكن بعده ، وجب تحريكه لالتقاء الساكنين ، فكسر على أصل التقاء الساكنين ومنهم من يضم " (١).

بناءً على ما سبق تُعد الحركة التي يُؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين وُصلة صرفية حركية سواء أكانت ضمة أم فتحة أم كسرة (على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين) ، وورود لغات مختلفة دليل على أن هذه الحركة الوظيفية هي وُصلة حركية، ذلك أن النحاة اختلفوا في الأصل في التحريك، يقول ابن يعيش: " والأصل فيما حُرِّك منها أن يُحَرِّك بالكسر، نحو: (بَغَتِ الأُمّةُ ، قامتِ الجارية) ولا يُعَدل عن هذا الأصل إلا لعلّة " (٢)، فسواء أكانت الحركة المختلصة الكسرة أم الضمة أم الفتحة ، فهي وُصلة صرفية حركية جاءت لوظيفة الجمع بين الساكنين كما هو واضح من الأمثلة السابقة.

جاء في التكملة: " ... ومن ذلك : رَمَتِ المرأةُ ، بَغَتِ الأُمّةُ ، تُحَرِّك التاء بالكسر لالتقائها مع لام التعريف، ولا ترد الألف المحذوفة من رمى؛ لأن كسرة التاء غير لازمة " (٣)، قال عبد اللطيف الخطيب : " حركة التقاء الساكنين حركة عارضة، اقتضتها الضرورة والدليل على ذلك أن مثل قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مِنْ تَشَاءُ ﴾ ، تحرك الساكن الأول وهو اللام بالكسر، وكان حُذف جوف الكلمة وهو الواو من (قَوْلٌ) قد حذف لالتقاء الساكنين ، ولو كان لهذه الكسرة العارضة قدر

٠١ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢٤/٩ .

٠٢ السابق ، ١٢٧/٩ .

٠٣ الفارسي ، التكملة ، ١٧٧ .

لوجب أن نعيد هذه الواو بعد تحريك اللام، غير أن ذلك لم يكن من أمثاله، وعلى هذا فالحركة العارضة لا يُعتد بها ولا تقوم مقام الحركة الأصلية^(١)

ب- النقاء الساكنين آخرًا

تجيز العربية النقاء ساكنين في مقطع واحد، ولكن في حالة الوقف فقط، جاء في المفصل: "في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالسّاد مسدّ الحركة كقولك: قام زيدٌ وهذا بكرٌ؛ وإنما سدّ الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يُمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، إلا أنك إذا قلت (عمرو) ووقفت عليه وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؛ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتلبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته " (٢).

على الرغم من أن العربية تجيز النقاء ساكنين في حالة الوقف، إلا أن بعض العرب كان ينفر من ذلك في الوقف أيضا ويتجلى ذلك في ظاهرة الوقف بالنقل، قال ابن يعيش: "ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول؛ لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإن كان مرفوعاً حولوا الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً وخروجاً عن عهدة الساكنين، وكذلك الجر تقول في المرفوع: هذا بكرٌ والأصل هذا بكرٌ يا فتى، وفي الجر مررت ببكرٌ والأصل ببكرٌ يا فتى" (٣).

١٠ الخطيب، عبد اللطيف محمد، النقاء الساكنين بين القاعدة والنص، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة ١٥٠، ٤٦.

١٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٠/٩ - ١٢١.

١٣ ابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/٩، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١٧٣/٤ - ١٧٦.

يطغى صوت على آخر، بينما قبيلة تميم هربت من النقاء الساكنين لصعوبة النطق بهما،
ففي : هذا بكرٌ تخلصت تميم بتحريك ما قبل الآخر، فقالوا: هذا بكرٌ - بضم الكاف
وسكون الراء- فهم قد تخلصوا من النقاء الساكنين " (١)، فالحركة المنقولة وُصلة
صرفية غرضها فض النقاء الساكنين في هذا المقام ، قال ابن يعيش: " ...والكوفيون
يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور، قالوا: وذلك لأن الغرض
من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود في النصب كما هو
موجود في الرفع والجر " (٢).

قال فوزي الشايب: " فظاهرة الوقف بالنقل التي أثرت عن العرب قديماً نفسرها صوتياً
على أساس كرههم لالتقاء صامتين في مقطع واحد، وفي حالة الوقف أيضاً " (٣).

١. الجندي، اللهجات العربية في التراث، ٤٩٠/٢.
٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٢/٩.
٣. الشايب، اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ١١٢.

المبحث الثالث : الوصلات البعدية

الوَصْلَةُ البُعدِيَّة: هي وَصلة صرفية (عنصر وظيفي) جاءت في نهاية الكلمة، وذلك في المضعف المجزوم والمبني، إذ يحرك آخر الفعل المضعف على لهجة تميم، فهي عنصر وظيفي بعدي؛ إذ جاءت تلك الوصلة في مواضع معينة محدودة.

تحريك آخر الفعل المضعف

يُحْرَك آخر الفعل المضعف غالباً بالفتحة في حالة الجزم أو البناء على السكون نحو: (لَمْ يَشُدَّ)، أو الأمر نحو: (شُدَّ) بحركة مناسبة عند بني تميم منعاً لتشكّل مقطع طويل مزدوج الإغلاق، يقول سيبويه: " ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين، لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِلَ حركته كحركة أقرب المتحركات منه، وذلك قولك: لَمْ يَرُدَّ، وَلَمْ يَرْتَدَّ، وَلَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعْصَ " (١).

ويقول أبو علي الفارسي: "...فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة، على قول بني تميم وغيرهم من العرب، إلا أهل الحجاز وذلك في الجزم والوقف نحو قولهم: لَمْ يَرُدَّ وَلَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعْصَ، فادغموا في هذا النحو لأنهم شبهوه بالمعرب نحو: هُوَ يَرُدُّ وَيَفِرُّ وَيَعْصُ ... وحركات البناء التي تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء الساكنين في أرْدُ القوم، وأرْدُ ابنك، ورُدُنَّ زيداً، فإذا وجب الإدغام عندهم لذلك وجب تحريك الأواخر لالتقاء الساكنين وذلك أن الحرف الأول المدغم ساكن، والحرف الثاني المدغم فيه من الحرفين المثلين ساكن أيضاً للجزم أو الوقف، فلما التقى ساكنان وجب التحريك لالتقائهما " (٢)، جاء في شرح المفصل: "... ومن ذلك (رَدُّ) في الوقف، (لَمْ يَرُدَّ) في

٠١ سيبويه، الكتاب، ٢/٢٦٥.

٠٢ الفارسي، التكملة، ١٦٨.

الجزم فإن بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يدغمون هذا النوع لأنهم شبهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب، نحو: (هو يردُّ، لن يردُّ) وكل العرب تدغم هذا المعرب، ووجه الشبه بينهما أنهم رأوا آخر اردد ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء، كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، فلما رأوه مثله في التحريك ادغموه، وذلك قولهم: اردد القوم واردد ابنك وردن زيدا وردن يا رجال، وحيث ادغم وجب تحريك الآخر لالتقاء الساكنين، ولم يحركوا الأول لما أرادوه من التخفيف بالإدغام فلو حركوا الأول لبطل الإدغام، وانتقض الغرض من الإدغام " (١) .

ويفسر إبراهيم أنيس بقاء الإدغام في لهجة تميم وفكه عن الحجازيين بنقل النبر من موضعه إلى المقطع الذي قبله، لأن الجزم يختصر أواخر الكلمات فكان من الواجب في حالة الجزم الفعل (يردُّ) أن ينتقل النبر من المقطع (رُدُّ) إلى المقطع (يَـ) لتصبح الكلمة (لم يردُّ) ولكن التباس هذا الوضع بوضع الفعل المعتل العين والحرص على إظهار تضعيف الفعل جعل العرب من الحجازيين يفكون الإدغام، فجاء الوضع هكذا (لم ير/ نُدُّ) ولهذا عاد الحجازيون إلى الإدغام حين بقي النبر في موضعه مثل (لم يردوا) ، أما بنو تميم فلم ينتقل النبر في لهجتهم بسبب الجزم، وبهذا بقي الإدغام فكانوا يقولون في حالة الوقف (لم يردُّ)، أما في الوصل فكانوا يحركون الدال الثانية بحركة لالتقاء الساكنين، سواء أكانت تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وربما كان هذا من المواضع القليلة التي تخلص فيها من التقاء الساكنين بتحريك الثاني منهما (٢) .

٠١ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢٧/٩ .

٠٢ ينظر: أنيس ، إبراهيم ، في اللهجات العربية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٧٣م ، ١٥٠ .

وقد اختلفت اللغات في وجوب التحريك لالتقاء الساكنين في هذا المقام، قال ابن يعيش: "... فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله، فيقول: رُدُّ بالضم وكذلك فِرٌّ بالكسر تتبع الكسر بالكسر وتقول عَضُّ تتبع الفتح الفتح، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارَّ﴾ بالفتح، أتبعوا الفتح الفتح الذي قبله، وصوت الألف لأنه مجزوم بالنهاي، وقرئ لا تَضَارِّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين " (١).

فالحركة القصيرة في هذا المقام وصلة بعدية سواء أكانت ضمة أم فتحة أم كسرة؛ ذلك أنها جاءت لغاية وظيفية كوصلة صرفية بعدية وهي التخلص من تشكل مقطع طويل مزدوج الإغلاق في آخر الكلمة.

١٠ ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٨/٩، وينظر: الفارسي، التكملة، ١٦٨، و الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٣٨/٢-٢٣٩، والجندي، اللهجات العربية في التراث، ٣٠٩/١.

الفصل الثاني

الوصلات النحوية

الوصلة النحوية : أداة نحوية ذات وظيفة محددة هي تجويز التتابع الأفقي أو تجسير الهوة الفاصلة بين عنصرين متتابعين أفقياً، عند وجود مانع كقاعدة عامة لا يجوز تجاوزها حسب النظام النحوي؛ إذ تختص الوصلات النحوية بالتتابع المرفوض على مستوى الجملة، ومن هذه الوصلات النحوية:

١. الباء الزائدة في صيغة التعجب (أَفْعَلْ بِ)

تعد الباء في صيغة التعجب (أَفْعَلْ بِ) نحو: (أَحْسَنَ بَزِيدٍ) وصلة نحوية، وذلك على مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أَفْعَلْ بِ) فعل ماض جاء على صورة الأمر، وأن أصله بفتح العين مثل أَكْرَمَ ، وهذه الهمزة التي في أوله للصيرورة، فمعنى أحسن في قولك: (أحسن بزيد) صار صاحب حُسن، وقولنا: (أورقَ الشجرُ) أي صار صاحب ورق، ثم غُيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قُبِحَ إسنادُه إلى الاسم الظاهر؛ لأن الأمر الحقيقي لا يرفع الاسم الظاهر، ولكن يرفع الضمير مستتراً كان أو بارزاً نحو: (أخرج - أخرجوا - أخرجاً - أخرجي - أخرجن) فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعديّة، كما في قولك (امرؤ بزيد) فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا التزمت زيادتها عند من ذهب هذا المذهب.

أما عند الكوفيين فالباء ليست وصلة؛ فقد ذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، إلى أن هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل كجميع أفعال الأمر، والباء الداخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعديّة ،

ومحل الجار والمجرور نصب على المفعول به، فعلى رأي هؤلاء ليست الباء وصلة فهي عندهم مثل (مررتُ بزید) (١).

وقد عرض السيوطي لهذا الخلاف بقوله: " اختلف النحاة في قولنا: (أَفْعَلُ بـ) في التعجب هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب، على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر؟ وقال: وينبغي على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور، هل هو في موضع نصب أو رفع؟ فمن قال بأن معنى أَفْعَلُ الأمر، وأن فيه فاعلاً مستتراً، قال: بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، وتكون الباء عنده إما للتعدية كمررتُ به، أو زائدة مثل قرأتُ بالسورة، ومن قال أن معنى أَفْعَلُ التعجب لا الأمر قال: بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في أَفْعَلُ، وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى الله " (٢)

٢. روابط جواب الشرط

أ- الفاء الرابطة لجواب الشرط

تعد الفاء الرابطة لجواب الشرط (وُصلة نحوية) غايته ربط جواب الشرط بالشرط، إذا كان مخالفاً لشروط فعل الشرط، قال سيبويه: " اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إِنْ تَأْتَيْتِ آتِكَ، وَإِنْ تَضْرِبِ أَضْرِبِي، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إِنْ تَأْتَيْتِ فَأَنَا صَاحِبُكَ، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بـ" (٣) قال السيرافي: " والذي أحوج إلى إدخال الفاء في

١ ينظر: الأنصاري، أوضح المسالك، ٢٢٨/٣، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٨/٧.

٢ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٣٥٣/٣-٣٥٤.

٣ سيبويه، الكتاب، ٦٣/٣.

جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً لأنه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط، أو وُجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط، وإن هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يُجازى بالابتداء والخبر لنيايتهما عن الجواب، وإن لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، وذلك قولك: إن تزرني فعندي سعة، وإن تأتني فالمنزل لك واختاروا الفاء دون الواو وثمّ، لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، والفاء توجب ذلك لأنها في العطف بعد الذي قبله متصل به " (١) .

وعليه فالجواب إذا كان لا يجوز أن يُجعل شرطاً، (لأن) وأخواتها، فلا بد من اقترانه بالفاء. وذلك إن جاءت جملة الجواب اسمية نحو ﴿وإن يمسسك شخص فهو على كل شيء قدير﴾ (٢)، أو الطلبية نحو ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ (٣)، والتي فعلها جامد، نحو ﴿إن قرآن أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربّي﴾ (٤)، أو المقرون بقّد، نحو ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له﴾ (٥)، أو تنفيس، نحو ﴿وإن خفيتم عيلت فسوف يغنيكم الله﴾ (٦)، أو لن، نحو ﴿وما تعملوا من خير فلن نكفركم﴾ (٧)، أو ما، نحو ﴿فإن توليتم فما سألكم من أجر﴾ (٨).

١. سيبويه، الكتاب، هامش رقم ٢، ٦٣/٣.

٢. سورة الأنعام (١٧).

٣. سورة آل عمران (٣١).

٤. سورة الكهف (٣٩).

٥. سورة يوسف (٧٧).

٦. سورة التوبة (٢٨).

٧. سورة آل عمران (١١٥).

٨. سورة يونس (٧٢).

ذلك أن الجمل المقرونة بالفاء جمل مستأنفة (لا علاقة لها بما قبلها) ولا يجوز الاستئناف قبل استكمال الشرط لجوابه، أو قبل تمام المعنى، لذلك تُعد الفاء الرابطة لجواب الشرط وُصلة نحوية ، يقول ابن يعيش: "... إذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلة والفاء ربطتها بالأول " (١)، وجاء في الأشباه والنظائر: " بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابط وهو الفاء أو ما يخلفها " (٢).

ب- إذا الفجائية

تشارك (إذا) الفجائية الفاء نفس الوظيفة كوصلة نحوية بين الشرط وجوابه ، جاء في الكتاب: " وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ تَصْهَرُ سَيْتَةً مَا قَدِمْتَ أَبْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَنْتَظُونَ ﴾ فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل... ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأه كما أن الفاء لا تجيء مبتدأه " (٣)، قال ابن هشام: " ويجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن الفاء، إن كانت الأداة (إن) والجواب جملة اسمية غير طلبية نحو: ﴿ وَإِنْ تَصْهَرُ سَيْتَةً مَا قَدِمْتَ أَبْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَنْتَظُونَ ﴾ " (٤).

٠١ ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٤٢.
٠٢ السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣/٢٥١، وينظر: همع الهوامع، ٤/٣٢٧.
٠٣ سيبويه، الكتاب، ٤/٦٤.
٠٤ ابن هشام، أوضح المسالك، ٤/١٩٢، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤/٣٢٨.

٣. التعدية بحرف الجر

عدّ بعض النحاة حروف الجر من الوُصلات، فهي وسائط لوصول الفعل إلى مفعوله، قال ابن القيم الجوزية: "الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام، أحدها حروف الجر التي وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها " (١)، قال ابن جابر الأندلسي: "انك إذا أردت أن تعدّي اللازم من الأفعال عدّيته بحرف الجر، فمثل ذَهَبَ لا يتعدى ، فإذا أردت تعديته أدخلت حرف الجر فقلت : ذهبْتُ بزيد" (٢).

ومن المحدثين عباس حسن ، فقد عدّ حروف الجر من الوُصلات النحوية التي تهىء وصول الفعل اللازم إلى مفعوله، قال: "هناك نوع من الأفعال التامة يسمى اللازم أو القاصر، وهو الذي لا ينصب مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر، مما يؤدي إلى التعدية (التعدية غير المباشرة) ومن هذه الأفعال (نام - سرق - انتهى - قعد ...) ، وتلك الأفعال تتعدى بوُصلة أو نقلة وهي حرف الجر، فهي في الظاهر مجسورة به، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل " (٣).

وعليه فحروف الجر في هذا المقام وُصلات نحوية، أو هي عناصر وظيفية أدخلت بناء الجملة ليتعدى بها الفعل اللازم تعديةً غير مباشرة، وليس للتعدية بحرف الجر الأصلي وشبهه حرف معين يجب الاقتصار عليه وحده، وإنما يُختار للتعدية الحرف الذي

١. الجوزية ، ابن قيم محمد بن أبي بكر ، بدائع الفوائد ، تحقيق: محمد اسكندراني، عدنان درويش ، دار الكتاب العربي ، ١٢٨/١. ونقل كلامه السيوطي في الأشباه والنظائر، ٤٢١/٢.

٢. الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك، ١٧٧/٢.

٣. حسن، عباس ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٧٥م، ١٥١/٢.

يحقّق المعنى المراد ، ويناسب السياق، فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، وعلى هذا القول: قعدت على الكرسي - قعدت منذ ساعة - من قعدت به همته لم تنهض به عشيرته (١) .

٤. وصلات النداء

أ- أي

حروف النداء لا تجتمع مع ما فيه (أل) فلا يجوز نداء المعرف بأل على رأي البصريين، قال الرضي: "... لو دخل اللام المنادى فإما أن يبني معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتوين، فهي كالتوين... وإما أن يُعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف، وقال بعضهم: إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظر لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر، وزيادة لا تُستنكر كما في: لقد، وألا إن على ما يجيء في موضعيهما، قالوا: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، ويا عبد الله ، ويا الله، ويا أنت بل الممتع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما" (٢) ، وإذا أريد ذلك توصل إليه بأي، جاء في الكتاب: "...وذلك قولك يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأتان" (٣) ، وقال السيرافي: " الأصل في دخول يا أيها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل على لفظه ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ ، فأدخلوا (أي) وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه

٠١ ينظر: حسن، النحو الوافي، ١٦١/٢.

٠٢ الاسترأبادي، الرضي محمد بن الحسن ، شرح الكافية في النحو، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ٣٧٤/١.

٠٣ سيويه، الكتاب، ١٨٨/٢-١٨٩.

الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل نعتاً له " (١)، وقد أوردها ابن القيم الجوزية ضمن
الوصلات قائلاً: "...الثاني حرف (ها) التي للتببيه؛ وضعت ليتوصل بها إلى نداء ذي
الألف واللام" (٢).

ويرى ابن جابر الأندلسي العلة في ذلك كراهة الجمع بين أداتي تعريف وهما،
(يا- وأل) والبغاديون يرون جواز ذلك في السعة، وقالوا: كل اسم يجوز أن يدخله
التتوين يجوز أن يدخله الألف واللام (٣).

ويعلل مهدي المخزومي الإتيان بـ (أي- أية) وصلة لنداء المعرف بأل بأنه لأجل
التخفيف من ثقل التقاء الساكنين ، قال: " وهناك أداة وصل أخرى وإن كان استعمالها أداة
وصل محدوداً ولا تقع كذلك إلا في موضع معين، وفي استعمال خاص لا تتجاوزهُ إلى
غيره، وتلك هي : (أي) التي تلحق المنادى المعرف (بأل) ، نحو قوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ ، وقولنا: (يا أيها الرجل أقبل)؛ وذلك لأن المنادى المعرف
بأل كالناس في الآيَة، والرجل في المقال ، لا تتصل به (يا) من قبله ؛ لما في اتصالهما به
من ثقل التقاء الساكنين ، ولكن التخاطب أحياناً ، أو ظروف القول تضطر إلى ندائه
متصلاً بأل ، فتُستخدم (أيًا) بينهما لتصل أداة النداء بما فيه من (أل) من منادات (٤)،
ولكن من الناحية العلمية ليس هناك التقاء ساكنين ، وإنما تشكل مقطع طويل مرفوض ،
إلا إذا كانت اللام مدغمة فيما بعدها (٥).

١٠١ سيبويه، الكتاب، الهامش رقم ٣، ١٨٩/٢ ..

١٠٢ الجوزية، بدائع الفوائد، ١٢٨/١.

١٠٣ ينظر: الأندلسي ، شرح لألفية ابن مالك، ٢٠٥/٣.

١٠٤ المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣١٩.

١٠٥ ينظر: الشايب، أثر القوائين الصوتية، ١١٤-١١٥.

ب- اسم الإشارة

يؤدي اسم الإشارة وظيفة الوصلة النحوية عند نداء المعرف (بال)، قال سيبويه: "واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل منزلة أي، وهي: هذا وهؤلاء وأولئك... وما أشبهها وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة الاسم الواحد" (١). جاء في المفصل: "وقد يستغنون باسم الإشارة عن أي فيوقعونها موقعها، يا ذا الرجل، ويا هذا الرجل، فيكون ذا وصلة كما كانت أي، وتلزمها الصفة كما تلزم أيًا، ولا يجوز في صفتها إلا الرفع كما كانت أي، لأنه لا يتم بيا ذا النداء هاهنا" (٢).

٥. (ذو) في الوصف باسم الجنس

من الوصلات التي نكرها النحاة (ذو) وهي - كما عبروا عنها - الجامد المشبه للمشتق في المعنى؛ إذ وظفوا هذه الوصلة للوصف بما لا يصح أن يجيء وصفاً مباشراً، قال ابن قيم الجوزية: "... ذو وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة (كرجل ذي مال) " (٣)، قال ابن هشام: " اعلم أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، فاتخذوا كلمة (ذو) وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتج في الوصف به إلى وصلة، ومن هنا تعلم أن (ذو) لا تضاف إلى علم، ولا

١. سيبويه، الكتاب، ١٨٩/٢.

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٢، وينظر: الهمع، ٤٦/٤، والأشباه والنظائر، ٤١٨/٢.

٣. الجوزية، بدائع الفوائد، ١٢٨/١، ونقل كلامه السيوطي في الأشباه والنظائر، ٢٤١/٢.

إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل ، فقد وردت إضافتها إلى العلم قليلاً في نحو : (أنا الله ذو بكة) ، وورد إضافتها إلى الضمير شذوذاً في قول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ لِمَنِ النَّاسُ ذُوهُ " (١).

وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وفوق كل ذي عالم عليم ﴾ (٢) ، فتخرج على أساس أن (عالم) ههنا مصدر كالفالج والباطل ، فكأنه قال: (وفوق كل ذي علم عليم) فالقراءتان في المعنى سواء، أو تخرج على زيادة (ذي) فيكون حاصله وفوق ذي عالم عليم (٣). وقال الأندلسي في ذات المقام: " ولعل السر في إضافة (ذو) إلى اسم جنس ظاهر، غير صفة أن (ذو) هذه وهي التي بمعنى صاحب ، أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وهذا يتطلب أمرين :

أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به. وثانيهما: أن يكون ما بعده مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء ، ومن أجل ذلك : لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية ، كالعلم والمال والفضل والجاه... " (٤) ، وينقل السيوطي تحليل الأندلسي استعمال (ذو) في الكلام كوصلة للقبح اللفظي والمعنوي بقوله: " اعلم أن (ذو) إنما استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس...، فأردوا أن يقولوا: (زيد المال) فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً، لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة. وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً؛ لأن الأجناس هي القوية، فلما جعلوها

٠١ ابن هشام ، أوضح المسالك ، ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

٠٢ ينظر: الأندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف ، تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٢ ، ١٩٨٣ م، ٣٣٣/٥، سورة يوسف (٧٦).

٠٣ ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٥٣/١ .

٠٤ الأندلسي ، شرح لألفية ابن مالك ، ١٢٤/١ .

صفة صارت ضعيفة لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها، فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة. فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ، وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده، لأنه قد زال القبح اللفظي، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته، فلهذا لم يضاف إلى مضر، لأن المضر لا يوصف به البتة^(١).

والمراد مما سبق ، أن أسماء الأجناس جامدة فهي ليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق؛ فلا تصح أن تقع نعتاً، ولا غيره مما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول فجاءت (نو) قبل اسم الجنس - وهي مما يؤول بالمشتق - لتكون وسيلة للوصف به^(٢). ويعارض مهدي المخزومي اعتبار النحاة لها وُصلة بقوله : " و (نو) التي نراها في مثل قولهم : هذا نو علم ، وذاك نو مال ، ليس لها مثل هذه الوظيفة ، فما بعدها مضاف إليه وهي تؤدي ما تؤديه كلمة (صاحب) إذا قلنا : هذا صاحب علم ، وذاك صاحب مال، وهي في ذينك المثالين خبر المبتدأ، إلا أنهم استقلوها ، لأنها اسم على حرفين ، وأقل البناء من الأسماء والأفعال على ثلاثة ، فلم يشاعوا أن يتحدثوا عنها تحدثهم عن الأسماء^(٣). وترجح الدارسة بأنها وُصلة؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، ومن ثم لا يجوز أن نقول: هذا علم، إشارة إلى رجل؛ لأن (علم) معنى و (هذا) إشارة إلى ذات، وحتى يسوغ ذلك يُؤتى بـ (نو) وُصلة حتى يصح الإخبار بالمعنى عن الذات.

١٠ السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤١٩/٢ - ٤٢٠ .

٢٠ حسن ، النحو الوافي ، ١١٠/١ .

٣٠ المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ٣٢٠ .

٦. الاسم الموصول للنعته بالجملة

من الوُصلات النحوية التي وظّفها النحاة لوصف الاسم بالجملة الأسماء الموصولة ،
(وهي من الأسماء الجامدة المُشَبَّه للمشتق في المعنى) ، وهي الأسماء الموصولة
المبدوءة بهمزة الوصل، كالذي والتي ، أما غير المبدوءة بهمزة أصلاً كمن وما ، أو
المبدوءة بهمزة القطع كأي ، فلا تقع نعته ، والسبب في اتخاذها وُصلة هو أن المعرفة لا
توصف بالجملة ، ذلك أن الجمل نكرات، يقول ابن قيم الجوزية: "...الرابع (الذي)
وضعه وُصلة إلى وصف المعارف بالجملة ولولاها لما جرت صفاتها عليها... ذلك أن
الجملة تنزل منزلة النكرة لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه،
فصلح أن يوصف بها النكرة بخلاف المعرفة" (١).

وعن وظيفتها قال ابن يعيش: " (الذي) إنما أتى بها توصلاً إلى وصف المعارف
بالجملة حين احتاجوا إلى وصفها بالجملة كما كانت النكرات" (٢).

ومن المعلوم أن هناك شرطين للجملة حتى تصح أن تكون نعته ، أحدهما : أن تكون
مشمّلة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به أو مقدر، وثانيهما: أن تكون خبرية
- أي محتملة للصدق والكذب - ويأتي الاسم الموصول وُصلة لنعته الاسم المعرفة
بالجملة، يقول ابن هشام : " وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية (أي محتملة
للصدق والكذب) بالنظر إلى ذاتها لا بالنظر إلى المتكلم؛ لأنهم إنما أرادوا بالاسم
الموصول أن يكون وُصلة لنعته الاسم المعرفة بالجملة، ومن المعلوم أن الجملة لا تصلح
للنعته بها إلا إذا كانت خبرية، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب ؛لأن الاسم

١. الجوزية، بدائع الفوائد، ١٢٩/١.

٢. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥٤/٣ ، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ، ٤١٨/٢ .

الموصول في ذاته مبهم، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئاً، هذا إذا كنت تريد بالاسم الموصول معهوداً ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ لِذِي نَعْمٍ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ، فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت اسم الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَثَلُ كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعَقُ مَا لَا يَسْمَعُ﴾ وإن أردت التعظيم أبهمت الصلة ^(١).

ولا يُعد مهدي المخزومي (الذي) من أدوات الوصل، يقول: " وأما الذي ومثيلاتها من الأسماء الموصولات فهي أدوات يُشارُ بها إلى الأمور الذهنية التي لا يشار إليها بأسماء الإشارة المعروفة ، اقتضى الأمر أن تتحدد بمضمون ما بعدها المعهود في ذهن المخاطب كما اقتضى الأمر أن تتحدد أسماء الإشارة المبهمة أيضاً بما يصحبها من إشارة يراها المخاطب من محدثه ، أو يُحس بها فليست (الذي) من الوُصلات كما زعموا ^(٢)، وإذا سلمنا برأي المخزومي، إذن كيف يتم وصف المعارف بالجمل؟

٧. آية وذو وما

أ- آية

تُعدّ (آية) من الأسماء التي جَوَزَ النحاة اضافتها الى الفعل ، ذلك أنه لا يُضاف من الأسماء إلى الفعل إلا أسماء الزمان ، قال سيبويه في باب (ما يضاف من الأسماء إلى الأفعال) : " يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيك يوم يقولُ ذلك...وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ^(٣) .

١٠١ ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٤٨ .

١٠٢ المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣٢١ .

١٠٣ سيبويه، الكتاب، ٣/١١٧ .

أما إضافة (آية) إلى الفعل في قول سيبويه: "...ومنه أيضا (آية) قال الأعشى:

بآية تُقدمون الخيل شعناً كأنّ على سنانِكها مُداماً " (١)،

تفسره الدارسة على أنها وصلة نحوية لتُهيئ دخول حرف الجر على الفعل ، ذلك أنهما لا يتتابعان .

وقد وضح أبو حيان مواقف النحاة فيها قائلاً : "...وقد أُضيف إلى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان منها (آية) بمعنى علامة ، ومذهب سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الفعل كما : بآية تقدمون الخيل ... ومذهب ابن جني أن ذلك على حذف ما المصدرية وليست إضافة إلى الفعل ، ومذهب المبرد أن ذلك لا يطرد ، وقال ابن مالك : تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بما المصدرية وبما النافية " (٢) ، والجملة التي تضاف إليها (آية) اختلف بشأنها ألها محل من الإعراب أم لا ؟ قال السيوطي: "... والثاني: أن تقع بعد (آية) بمعنى علامة ، نحو قول الشاعر:

بآية قام ينطق كل شيء وخان أمانة الديك الغراب

وذهب بعضهم إلى أنها في موضع جر بالإضافة ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محل من الإعراب، بل يُقدّر معها حرف ، يكون ذلك الحرف والجملة في محل في موضع جر " (٣) ، وهذا الاختلاف في آراء النحاة في إعراب (آية) ألها محل من الإعراب أم لا ؟ يقوي ما تذهب إليه الدارسة بأنها وُصلة نحوية، لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل.

١٠١٨/٣ ، الكتاب ، ١١٨/٣ .

٢٠٢ الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٨٣٢/٤-١٨٣٥، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨/٣-١٩،

والسيوطي، همع الهوامع .، ٢٨٧/٤-٢٨٩.

٣٠٣ السيوطي، الأشباه والنظائر، ٤٢/٣.

تعد (ذو) من الوصلات النحوية؛ ذلك أنها تؤدي نفس الوظيفة النحوية لـ (آية) كوصلة لدخول حرف الجر على الفعل في بعض المواضع، قال سيبويه: "ومما يضاف إلى الفعل أيضا قوله: لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمون، المعنى لا أفعل بسلامتك ، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله" (١).

وقد وضّح أبو حيان مواقف النحاة فيها قائلاً : " ... وفي (ذي) قولان أحدهما: أنها موصولة على لغة طيء وأعربت في لغة بعضهم ، وتسلم صلة لذي والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم اتسع ، فلا إضافة في ذي ولا شنوذ ، وإلى نحو هذا ذهب ابن الطراوة ، وذهب الجمهور إلى أن (ذي) بمعنى صاحب " (٢)، والجملة التي تضاف إليها (ذو) اختلف بشأنها يقول السيوطي : "... وذهب بعضهم إلى أنها في محل جر ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها من الإعراب " (٣).

وهذه التعليقات والتخريجات التي خرجوا بها في إضافة هذه الأسماء متكلفة بل تُسيء إلى المعنى، والذي تذهب إليه الدارسة أنها مجرد عناصر وظيفية (وُصلات نحوية) غايتها وصل حرف الجر بالأفعال .

وفي ذات المقام تعد (ما) وصلة لإيصال الفعل إلى الفعل أو حرف الجر بالفعل في نحو: (ربّما وقلّما) في قولنا: ربّما ينجح زيدٌ - وقلّما يتكلم عمرو، جاء في الكتاب : " ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباههما، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة

١٠١ سيبويه ، الكتاب، ١١٧/٣، وينظر: شرح المفصل ١٨٨-١٩.

١٠٢ الاندلسي، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ١٨٣٢/٤.

١٨٣٥، وينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ١٨٨-١٩، والسيوطي ، همع الهوامع ، ٢٨٩-٢٨٧/٤.

١٠٣ السيوطي، الأشباه والنظائر ، ٤٢/٣ .

كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رَبًّا يَقُول)
ولا إلى (قُلَّ يَقُول) فألحقوها ما وأخلصوها للفعل " (١).

قال ابن يعيش: " ... قد زيدت (ما) في الكلام على ضربين كافة وغير كافة، ... وذلك
أن تدخل على الحرف وتكفه عن عمله وتهينه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل
الكف، ومنه قوله تعالى: ﴿هَرَمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَرُمَا﴾ ألا ترى أنه قد ولي ربًّا بعد دخول ما
من الفعل ما لم يكن يليها قبل... ألا ترى أنها تدخل على الفعل نحو: (قَلَمًا سرت، وقَلَمًا
تقوم) ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل؛ فـ (قُلَّ) فِعْلٌ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ الْاسْمُ لِأَنَّهُ
فِعْلٌ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مَا) كَفَّتْهُ عَنْ اقْتِضَائِهِ الْفَاعِلَ وَالْحَقَّقَتْهُ بِالْحُرُوفِ وَهَيَّأَتْهُ لِلدَّخُولِ
عَلَى الْفِعْلِ وَأَخْلَصُوهَا لَهُ " (٢).

وعليه فإن كل من (آية وذو وما) ووصلات نحوية جاءت لتجسير الهوة الفاصلة بين
عنصرين متتابعين أفقيًا ، وبالتالي تصحيح القاعدة النحوية.

٨. الضمائر الرابطة للجمل

تُعَدُّ الضمائر الرابطة للجمل من الوصلات النحوية ، قال ابن قيم الجوزية :
" ... والخامس الضمير الذي جعل وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالاً
وأخبارًا وصفات وصلات " (٣)، ذلك أن هذه الضمائر تربط الجمل بمتعلقها وتسمى
الروابط، قال ابن يعيش: "إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو

١. سيبويه ، الكتاب ، ١١٥/٣ .

٢. ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٣١/٨-١٣٢ ، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٨٦/١.

٣. الجوزية، بدائع الفوائد، ١٢٩/١.

ظرفية، فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها به ؛ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ " (١) .

وذا كالكلام في حديثه عن جملة الصلة، قال: "...ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول ، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويُؤذن بتعلقها بالموصول؛ إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه أُنْ بَ تعلقها به، فمثال وصلك بالفعل قولك: (جاعني الذي قام)، فالذي موصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول " (٢) .

وبذلك تُعدّ الضمائر الرابطة للجمل وُصلات نحوية لربط الجمل بما تتبعه من مبتدأ أو صاحب حال أو موصوف أو موصول.

٠١ ابن يعيش ، شرح المفصل، ٩١/١ .

٠٢ السابق، ١٥١/٣، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٤٨/٢ ، وينظر: همع الهوامع، ٢٩٧/١ .

الخاتمة

قامت هذه الدراسة على أساس تقديم دراسة تحليلية لظاهرة الوصلات في اللغة العربية ، وقد طمحتُ فيها إلى إضاءة أكبر مساحة ممكنة في هذه الظاهرة ، وحاولت جهد المستطیع أن أرصد الأسباب التي أسهمت في ظهورها ، غير غافلة عن الإشارة إلى المراجع التي استقيت منها معلوماتي عن هذه الظاهرة ،ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

١. الوصلات هي عناصر وظيفية غايتها تأمين الترابط الأفقي بين العناصر التي لا يسمح النظام بتتابعها، على مستويين: الكلمة وهي الوصلة الصرفية، الجملة وهي الوصلة النحوية.

٢. للعربية سمات مقطعية خاصة تميزها، وهي المسؤولية عن تخلق الوصلات الصرفية مثل نون الوقاية ؛ والتي تخلقت لمنع التقاء حركتين ، ولمنع ابتداء المقطع الأخير في الكلمة بحركة نحو: (ضَرَبَنِي)، وكذلك الوصلات النحوية ، نحو: (أَيْهَا) في نداء المعرف بأل؛ والتي جاءت للتخلص من المقطع الطويل المرفوض في درج الكلام.

٣. قدّم السلف تعليقات مختلفة لمواضع الوصلات صرفية كانت أم نحوية، بعضها مقبول مثل تحليلهم (نو) بأنها وصلة للوصف باسم الجنس، وبعضها الآخر غير مقبول مثل القول بالإبدال بين الهمزة من ناحية وأشباه الحركات من ناحية أخرى، في صياغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف مثلاً ، والذي أثبتته الدراسة أن هذه الهمزة كسرة محققة،فهي مجرد وصلة صرفية بينية صامتية في نحو: (قائم) ،وذلك عند من حذف شبه الحركة من الصيغة الأصل في نحو: (قاوم).

٤. ما يُعتقد تقليدياً بأنه لام الكلمة في مثل (أب و أخ) عند التثنية و النسب ، ما

هو إلا مجرد وُصلة لربط الكلمة بزيادة النسب والتثنية.

٥. القاعدة النحوية العامة هي المسؤولة عن اجتلاب الوصلات النحوية لتمثل

عناصر وظيفية غابتها تصحيح سلسلة الجملة، مثل روابط جواب الشرط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Connections in Arabic Language

Presented by : Ruba Mohmmmed Alomar

Supervised by : Fawzi Al- Shayeb

This study aims to highlight the phenomenon of Connections in Arabic Language ; it brings the positions of the connections together at its levels (morphology and syntax) , classifies and analyses them according to the analytical and descriptive approach.

The study includes introduction , preliminary and two chapters ; the first one is related to the morphological connections : before , after and in between (consonant or vowel) . The second chapter includes the syntax connections , studies and analyses them , in addition to the modern linguistic lesson which enables us to recognize the phenomenon of Connections in Arabic Language comprehensively and accurately .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الاسترأبادي ، الرضي محمد بن الحسن :
- شرح الشافية ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧٥م.
- شرح الكافية ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
٢. الأندلسي ، أبو حيان أنير الدين محمد بن يوسف :
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٨م.
- تفسير البحر المحيط ، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٣م.
٣. الأندلسي ، محمد بن علي بن جابر ، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٧٣م.
٤. الأنصاري ، ابن هشام أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٦م.
٥. أنيس ، إبراهيم ، في اللهجات العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٧٣م.
٦. بروكلمان ، كارل ، فقه اللغات السامية ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧م.
٧. بشر ، كمال ، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٧١م.

٨. الجندي ، أحمد علم الدين ، اللهجات العربية في التراث ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ١٩٧٨ م .
٩. جنهويتشي ، هدى ، التقاء الساكنين في اللسان العربي ، دار البشير، عمان ، ط٢ ، ٢٠٠٢ م .
١٠. الجوزية ، ابن قيم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، بدائع الفوائد، تحقيق: محمد اسكندراني، عدنان درويش، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ م .
١١. حسن ، عباس، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٧٥ م .
١٢. سوسير ، فيرديناند دي ، دروس في الأسنوية العامة ، ترجمة : صالح القرمادي ، محمد الشاوش ، محمد عجيبة ، الدار العربية للكتاب، طرابلس (ليبيا) ، تونس ، ١٩٨٥ م .
١٣. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
١٤. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن :
- الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٣ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠ م .
١٥. شواهنة ، سعيد ، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين ، الوارق للنشر والتوزيع، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٧ م .

١٦. الشايب ، فوزي حسن ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ،عالم الكتب الحديث، اربد ، ط١ ، ٢٠٠٤م.
١٧. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة ، تحقيق ودراسة : كاظم المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١م.
١٨. الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق : مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٠م .
١٩. المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،المكتبة العصرية ،بيروت، ط١ ، ١٩٦٤م.
٢٠. موسكاتي، سباتينو ، نطون شبيلر ، ايفارد اولندورف ، فلرام فون زودن ،مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة : مهدي المخزومي ، عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب، ط١ ، ١٩٩٣م.
٢١. ابن مالك، محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل ، تحقيق: عبد الرحمن سيد ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، د.ت .
٢٢. ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط٣ ، ١٩٩٩م.
٢٣. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

الحوليات

١. حافظ ، أشرف أحمد ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثانية والعشرون ، الرسالة ١٩٣ ، ٢٠٠٢م.
٢. الخطيب ، عبد اللطيف محمد ، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثانية والعشرون . الرسالة الحادية والعشرون بعد المئة، الرسالة ١٥٠ ، ٢٠٠٢م .
٣. الشايب ، فوزي حسن ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة . الرسالة الثانية والستون . ١٩٨٩م.
٤. القرالة ، زيد ، ياءات القرآن الكريم بين الحذف والقلب والتسكين، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية ، جامعة مؤتة ، العدد الرابع ، المجلد الرابع، ٢٠٠٨م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Gairdner W.H.T.The phonetics of Arabic.London.Oxford University Prss.1925.